



المركز الفلسطيني  
للبحوث  
السياسية والمسحية  
Palestinian Center for  
POLICY and  
SURVEY RESEARCH

اليوم التالي: ورقة رقم ٧



## تأثيرات حل السلطة أو انهيارها على القضاء وعمل المحاكم

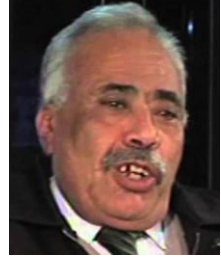
ابراهيم البرغوثي

تعقيب: خليل الرفاعي و داود درعاوي

---

وحدة التحليل الاستراتيجي

تشرين الأول (أكتوبر) 2013



## ابراهيم البرغوثي

محام مجاز أمام كافة المحاكم منذ عام 1982، أحد مؤسسي المركز الفلسطيني لاستقلال المحاماة والقضاء "مساواة" عام 2002 ورئيسها التنفيذي منذ عام 2004، ناشط حقوقي وعضو مؤسس لأول إطار نقابي لمحامين فلسطين "جمعية المحامين العرب" والناطق الاعلامي لمجلس ادارتها لعدة دورات انتخابية، له عدة دراسات وابحاث قانونية نشرت وقدمت في مؤتمرات وطنية وعربية ودولية..

### المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية

مؤسسة أكاديمية علمية بحثية مستقلة غير ربحية وغير حكومية يضع سياستها العامة مجلس أمنائها. تأسس المركز في مطلع عام 2000 كمرکز مستقل للبحوث الأكاديمية ودراسات السياسات العامة. يهدف المركز إلى تطوير المعرفة الفلسطينية وتقويتها في مجالات ثلاث: السياسات الفلسطينية الداخلية؛ والتحليل الاستراتيجي والسياسة الخارجية؛ والبحوث المسحية واستطلاعات الرأي العام. يقوم المركز بالعديد من النشاطات البحثية، منها إعداد الدراسات والأبحاث الأكاديمية ذات العلاقة بالسياسات الفلسطينية الراهنة، وإجراء بحوث مسحية حول المواقف السياسية والاجتماعية للمجتمع الفلسطيني، وتشكيل مجموعات عمل لدراسة قضايا ومشاكل تواجه المجتمع الفلسطيني وصانع القرار ووضع حلول لها، وعقد المؤتمرات والمحاضرات والموجزات المتعلقة بشؤون الساعة، ونشاطات أخرى. يلتزم المركز الفلسطيني للبحوث بالموضوعية والنزاهة العلمية ويعمل على تشجيع تفهم أفضل للواقع الفلسطيني الداخلي وللبيئة الدولية وبلورته في أجواء من حرية التعبير وتبادل الآراء.

يتم القيام بالنشاطات والأبحاث في المركز من خلال وحدات ثلاثة: وحدة السياسة الداخلية، وحدة التحليل الاستراتيجي، ووحدة البحث المسحي. تقوم هذه الوحدات بممارسة أربعة أنواع من النشاطات: كتابة البحوث والتحليلات السياسية، وإجراء البحوث المسحية التجريبية واستطلاعات الرأي العام، وتشكيل فرق الخبراء ومجموعات العمل، وعقد وتنظيم المؤتمرات واللقاءات. تقوم هذه الوحدات بالتركيز على المستجدات في الساحة الفلسطينية وعلى الموضوعات السياسية ذات الأهمية الخاصة والتي تحتاج إلى البحث العلمي والاكاديمي.

شارع الإرسال، ص.ب 76 رام الله، فلسطين

ت: +970-2-2964933

ف: +970-2-2964934

[pcpsr@pcpsr.org](mailto:pcpsr@pcpsr.org)

[www.pcpsr.org](http://www.pcpsr.org)

اليوم التالي :

## تأثيرات حل السلطة أو انهيارها على القضاء وعمل المحاكم

هذه الورقة واحدة من عشرة أوراق تم اعدادها ضمن مبادرة المركز المسماة "اليوم التالي". تهدف المبادرة إلى دراسة الظروف التي قد تواجه المجتمع والسياسة الفلسطينية في ظل تبلور وضع لا تتمكن فيه السلطة الفلسطينية من القيام بوظائفها. تعمل هذه الاوراق على فحص نتائج الهيار السلطة او حلها على مجموعة من القضايا المركزية التي تم الفلسطينين تشمل الأمن والاقتصاد والتعليم والصحة والقضاء والاتصالات والخدمات الاساسية مثل المياه والكهرباء والحكم المحلي والاوزاع السياسية والمدنية ومستقبل حل الدولتين.

تتناول الأوراق مغزى غياب السلطة والخيارات التي يمكن تبنيها لمعالجة آثار هذا الغياب وتضع توصيات محددة للقطاع قيد البحث. قام خبيران بالتعقيب على كل ورقة من الأوراق المعدة وتمت مناقشة الأوراق والتعقيبات في ورشة عمل مخصصة لكل موضوع.

يشارك مع المركز في هذه المبادرة "مشروع الشرق الأوسط للولايات المتحدة" و"المركز الترويجي لمصادر بناء السلام".

## أوراق اليوم التالي

المعقبون	الكاتب	الموضوع	رقم
د. سمير عبدالله و م. مازن سنقرط	د. نصر عبد الكريم	التداعيات الاقتصادية لحل أو انهيار السلطة	1
اللواء نصر يوسف و رولاند فريديغ	سعيد زيد	أثر غياب السلطة على الأمن والنظام العام	2
د. علي الجرباوي و د. مروان عورتاني	د. نعيم ابو الحمص	انهيار السلطة الفلسطينية وأثره على التعليم	3
د. منذر الشريف و د. جهاد مشعل	د. فتحي ابو مغلي	تأثيرات حل السلطة أو انهيارها على الخدمات الصحية المقدمة	4
د. صبري صيدم و عمار العكر	د. مشهور ابو دقة	تأثيرات حل السلطة أو انهيارها على خدمات الاتصالات والبريد	5
د. شداد العتيبي و م. يحيى عرفات	د. عبدالرحمن التميمي	تداعيات انهيار السلطة الفلسطينية على خدمات البنية التحتية	6
خليل الرفاعي و داود درعاوي	ابراهيم البرغوثي	تأثيرات حل السلطة أو انهيارها على القضاء وعمل المحاكم	7
خالد العسيلي	د. عبدالناصر مكّي	دور مؤسسات الحكم المحلي في حال انهيار أو حل السلطة الفلسطينية	8
د. أيمن دراغمة و د. عزمي الشعبي	د. سفيان ابو زايدة	تداعيات انهيار السلطة الفلسطينية على الجوانب السياسية والمدنية	9
باسم التميمي و نبيل عمرو	أحمد قريع	مستقبل التسوية السياسية بعد حل السلطة أو انهيارها	10

## ملخص:

رغم نجاح السلطة الفلسطينية في إقامة سلطة قضائية تشمل القضاة والنيابة العامة، إلا أن هناك الكثير من المآخذ على تشكيل هذه السلطة وأدائها واستقلالها.

ومع ذلك فإن حل السلطة الفلسطينية أو هيارها يرتبط بعدة سيناريوهات، كل منها له تأثيراته المتعددة على القضاء الفلسطيني، والذي يمكن توضيحه كما يلي:

### الأول: عودة الاحتلال العسكري الإسرائيلي

في هذا السيناريو ستبدأ إسرائيل بالتدرج في التأثير على القضاء بحيث يعود إلى ما كان عليه قبل مجيء السلطة، ومن المرشح أن تقدم إسرائيل على حل مجلس القضاء الأعلى وكافة دوائره، وإلغاء المحكمة العليا وبعض المحاكم الخاصة كمحكمة الجمارك ومحكمة جرائم الفساد ومحكمة استئناف ضريبة الدخل. وقد تقوم سلطات الاحتلال بإصدار رزمة كبيرة من الأوامر العسكرية، وستمارس سياسة التطهير الأمني للقضاء المدني الفلسطيني بحيث تستبعد القضاة الذين تعتقد أنهم مناهضون لسياساتها، مما قد ينشأ عنه حالة تشبه العصيان المدني، مما قد يصيب القضاء بحالة من الشلل.

### الثاني: الانفصال الإسرائيلي الأحادي الجانب

في هذا السيناريو قد نكون أمام صورتين، الأولى نجاح القوى السياسية في إقامة قيادة وطنية موحدة ملء الفراغ السياسي والإداري. في هذه الحالة إما أن يبقى وضع القضاء الفلسطيني على ما هو عليه بحيث يتم تسيير الوضع القضائي على الأقل في النزاعات الفردية، أو أن يتم إعادة بناء القضاء الفلسطيني على نحو يجلب له الثقة. والصورة الثانية هي انتشار الفتنة الأمني. في هذه الحالة فإن القضاء الفلسطيني سيبقى قائماً شكلاً دون فاعلية، وقد تصبح المحاكم خاوية لعدم وجود إيرادات مالية تغطي النفقات والرواتب، وستعود مجدداً ظاهرة القضاء العشائري وقضاء المجموعات المسلحة، ما يهدد النسيج المجتمعي ويدفع باتجاه التطرف أو الهجرة، وزعزعة الاستقرار السياسي والاجتماعي.

### الثالث: خلق قيادة بديلة لقيادة السلطة الفلسطينية

في هذه الحالة ستلجأ إسرائيل إلى خيار روابط القرى، وسيتم وضع إدارة جديدة للقضاء، مع منح القيادة الجديدة صلاحية إحداث تغييرات على القضاء، والإبقاء على التنسيق الأمني. ومن المتصور في هذا السيناريو أن تسود حالة من عدم الاستقرار وعدم الثقة بالقضاء، ما يؤدي إلى نشوء وسائل بديلة لحل النزاعات، وقد يعود الاعتبار إلى القضاء العشائري الذي سينشط في الحد من تأثير المجموعات المسلحة.

### الرابع: الارتباط مع الأردن ومصر

مع استبعاد هذا الخيار، فإن وضع القضاء سيأخذ إحدى صورتين: الأولى تتمثل بصورة القضاء الذي كان سائداً في كل من الضفة وغزة قبل عام 1967، وفي الصورة الثانية سيبقى القضاء على حاله في الضفة الغربية، مع ربطه بمجلس القضاء الأعلى الأردني. أما في غزة فسيبقى القضاء على حاله الراهن بتبعية إدارية ما مع مصر.

### الخامس: إقامة كيان فلسطيني في قطاع غزة

يستند هذا السيناريو إلى رفض حركة حماس لفكرة حل السلطة. من شأن هذا السيناريو أن يبقى القضاء في غزة كما هو حالياً، أما في الضفة الغربية فسيأخذ أحد السيناريوهات السابقة إلى أن تتمكن حماس من السيطرة على مقاليد الحكم في الضفة خلفاً للسلطة المنحلة، لتقوم بإعادة هيكلة القضاء على النحو الذي أجرته في غزة.

#### السادس: إقامة دولة فلسطينية مستقلة

يفترض هذا السيناريو إقامة دولة فلسطينية نتيجة نجاح المفاوضات وانسحاب إسرائيل من الأراضي المحتلة عام 1967 أو الجزء الأكبر منها. من شأن هذا السيناريو التأثير على إدارة القضاء والقضاة أنفسهم، أي أن التغيير سي شمل الأشخاص دون الهيكلية والاختصاصات. مع إمكانية تشكيل محاكم إدارية على درجات، ومحكمة دستورية عليا تنشأ بعد إقرار الدستور.

#### السابع: ضم الضفة الغربية إلى إسرائيل وإقامة دولة ثنائية القومية

مع استبعاد هذا الخيار، فإن القضاء الفلسطيني سينتهي وسيحل محله قضاء خاص بالدولة ثنائية القومية. وعلى الأرجح إلغاء هيكلية القضاء الفلسطيني وإدارته، وإلحاق المحاكم الفلسطينية بالقضاء الإسرائيلي.

#### الثامن: الإشراف الدولي

يستند هذا السيناريو إلى قيام منظمة التحرير بنقل ملف القضية الفلسطينية إلى الأمم المتحدة. عندئذ ليس من المنتظر حدوث تغيير جوهري على القضاء الفلسطيني، وسيقتصر تأثيره على وضع إدارة القضاء تحت الإشراف الدولي المباشر، ومن المرجح إلغاء القضاء العسكري، والإبقاء على وضع القضاء الشرعي والكنسي على حاله.

#### التاسع: تجديد السلطة وإعادة هيكلتها

بالرغم من الرفض الرسمي الفلسطيني لخيار الحل الاقتصادي أو الدولة المؤقتة، إلا أن مثل هذا السيناريو قابل للتحقق على المدى المنظور. وعندئذ سيقترن الدعم الاقتصادي للسلطة الفلسطينية بمطالب دولية تتعلق بالإصلاح، مما يدفع بالسلطة لاتخاذ قرارات من شأنها إصلاح أداء منظومة العدالة، مما يستجيب لمطالب الدول المانحة مع بقاء وضع السلطة القضائية على النحو القائم حالياً.

#### التوصيات:

- التوقف عن محاكمة المدنيين أمام القضاء العسكري.
- وقف التدخل في أعمال القضاة، وتنفيذ قرارات المحاكم.
- إعادة النظر في بنية القضاء.
- سرعة حل إشكالية القضاء الشرعي من حيث التشريعات والإدارة، وسرعة معالجة وضع القضاء الإداري بوصفه قضاء رقابة على أداء السلطة التنفيذية.
- سرعة التوقيع على اتفاقية روما الخاصة بالمحكمة الجنائية الدولية وسائر الاتفاقيات والمواثيق الدولية. وتقديم طلبات العضوية في سائر المنظمات والوكالات الدولية.
- تعزيز ثقافة احترام القانون، وصيانة متطلبات الوحدة المجتمعية والتماسك الوطني، وتجسيد مبدأ سيادة القانون.
- التوقف عن إصدار تشريعات جديدة في الضفة الغربية وقطاع غزة.

اتخذ الحوار بشأن حل السلطة تصورين: الأول مطالبة بحل السلطة الفلسطينية بداعي أن وجودها ودورها شكل خروجاً عن الثوابت الوطنية ومثل في واقع الأمر، ومن وجهة نظر دعاة هذا التصور، إدارة حكم ذاتي طويل الأمد، وشكل عائقاً أمام استكمال برنامج التحرر الوطني. أما التصور الثاني فقد تمثل في أن حل السلطة هو مخرج لمأزق المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية التي تراوح مكانها.

بدأ البحث والنقاش في حل السلطة منذ عام 2002 على خلفية اقتحام قوات الاحتلال الاسرائيلي لمناطق السلطة الفلسطينية، فيما سمي في حينه بعملية السور الواقعي، التي أعادت احتلال المناطق الفلسطينية المصنفة (أ) والتي كانت تخضع لسيادة السلطة الفلسطينية كاملة وفقاً لاتفاقية أوسلو، ثم تجدد في العام 2006 إثر العدوان الإسرائيلي على غزة الذي أعقب أسر الجندي الإسرائيلي شاليط، وفي اواخر عام 2008 وبداية عام 2009 على أثر تجدد العدوان على غزة فيما سمي بعملية الرصاص المصبوب، وعدوانها في نهاية العام الماضي (2012) والذي أسفر عن اتفاق بين حماس والحكومة الاسرائيلية بوساطة مصرية، ولا يزال هذا الحديث قائماً حتى يومنا هذا، وذلك بتصريحات ومقالات ولقاءات ودوائر مستديرة شارك فيها قيادات حزبية من داخل السلطة وخارجها، ودراسات وبحوث معدة من قبل أساتذة وطلبة الجامعات، مثل جامعة بيرزيت والجامعة الإسلامية في غزة.

انطوى كل ما ذكر من آراء على المطالبة بحل السلطة الفلسطينية، ومن أبرزها تصريحات ياسر عبد ربه التي لم تستبعد حل السلطة الفلسطينية كرد على سياسات شارون الانفرادية، ومقالة الدكتور علي الجرباوي أستاذ العلوم السياسية في جامعة بيرزيت آنذاك -والذي شغل منصب وزير التعليم العالي - والتي تضمنت بأن "على الجانب الفلسطيني، إن أراد تحقيق إنهاء الاحتلال وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة والسيادية على حدود العام 67، أن يصب موقفه، وأن يتقدم بمبادرة فلسطينية متكاملة، تشتمل على التوصل إلى تسوية سياسية للصراع مع إسرائيل وفقاً لمبدأ إقامة دولتين، تمنح من خلالها إسرائيل مهلة 6 اشهر لتقرر إن كانت حقاً معنية بتسوية الصراع أو غير معنية بقبول مثل هذه التسوية، ما يعني إغلاقها الباب أمام خيار حل الدولتين ما يضطر الجانب الفلسطيني معه لإغلاق الباب نهائياً على هذا الخيار، والتوجه باتجاه الخيار الاخر، وهو خيار الدولة الواحدة، وذلك بقيام الجانب الفلسطيني بعد انتهاء المهلة الممنوحة إلى إسرائيل، بحل السلطة الفلسطينية لتتحمل إسرائيل كامل مسؤوليات وتبعات حكم احتلالها للفلسطينيين، وتحرم من استمرارية وجود عنوان رسمي علي فلسطيني، بمعنى أنه يجب طرح خيار الدولة الواحدة من أجل الحصول على خيار الدولتين، ومن أجل ان يكون خيار الدولة الواحدة جدياً، فإن على الجانب الفلسطيني أن يجعل من إمكانية حل السلطة ذاتياً إمكانية فعلية وقائمة".

إلى جانب تصريحات القيادي في حركة فتح الدكتور نبيل شعث، والتي أشارت الى أن رسالة محمود عباس إلى نتنياهو وحكام العالم تحمل كل الخيارات، بما فيها حل السلطة، ووقف التنسيق الأمني، فإن الدكتور في الاقتصاد والعلوم السياسية هاني عمر البسوس - في بحث نشرته مجلة الجامعة الاسلامية "في غزة" للدراسات الاقتصادية والإدارية، في يناير 2013، أشار الى أن صحيفة معاريف الاسرائيلية، أكدت على أن السلطة الفلسطينية أبلغت بعض دول العالم، بما فيها

إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية نيتها على حل نفسها في العام 2012، في إطار نقل الصلاحيات للحكومة الاسرائيلية بشكل تدريجي، بحيث تبدأ بالصلاحيات المدنية الصحة والتعليم والزراعة، وأشار الى ما تناقلته وسائل الاعلام الفلسطينية، من أن الرئيس محمود عباس شكل لجنة من منظمة التحرير الفلسطينية ومركزية فتح لوضع استراتيجية فلسطينية جديدة، تنظر بشكل ومستقبل العلاقة مع إسرائيل ووظيفة السلطة مستقبلاً، وتأخذ بعين الاعتبار كافة التغيرات المحلية والإقليمية والدولية.

ولم تقف التصريحات والدعوات لحل السلطة أو إمكانية اللجوء إلى حلها ذاتياً عند هذا الحد، بل أن رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، مريم اتفاقيات أوسلو وما تبعها من اتفاقيات مع إسرائيل، لم يستبعد حل السلطة وأشار في عدد من تصريحاته العلنية وفي اجتماعات المستويات القيادية لمنظمة التحرير والسلطة الفلسطينية، إلى أنه قد يضطر إلى تسليم مفاتيح السلطة إلى نتنياهو في حال استمرت إسرائيل في الاستيطان، ومضت قدماً في سياسة المراوغة والهروب من التزامات ومتطلبات السلام.

إن إمكانية حل السلطة الوطنية الفلسطينية تؤثر حتماً على مجمل أوجه الحياة الفلسطينية، وما سيتم التركيز عليه في هذه الورقة هو أثر حل السلطة الفلسطينية على القضاء الفلسطيني، الأمر الذي يتطلب الوقوف على السيناريوهات المتوقعة المترتبة على حلها، واثار كل منها على بنية القضاء وادائه، مع الاخذ بعين الاعتبار أن قرار الحل الذاتي تملكه منظمة التحرير الفلسطينية، وهو بلا شك بحاجة إلى موافقة حركة حماس!

## واقع القضاء في ظل السلطة الفلسطينية:

تمكنت السلطة الفلسطينية من بناء سلطة قضائية (قضاء ونيابة عامة)، وعلى الرغم مما قد يؤخذ عليها من مآخذ تصل إلى حد افقائها إلى مشروعيتها في التشكيل، وعدم استقلاليتها، وتبعيتها الحزبية المباشرة كما هو حال القضاء في غزة، أو تعرضها للعديد من أشكال التدخل في عملها لاعتبارات لا صلة لها بالقانون كما هو الحال في الضفة الغربية، ونزوع القائمين عليها نحو الفصل الجامد "الاستقلال المطلق" عن باقي سلطات "الدولة"، وتغييبهم المتعمد للفصل المرن بين السلطات "القائم على التعاون والرقابة المتبادلة بين السلطات" الذي اعتنقه المشرع الدستوري الفلسطيني، أو تفسير القائمين عليها لهذا المبدأ تفسيراً يتماشى ومصالحهم، وتغييب أعمال المعايير الدولية في أشغال الوظيفة القضائية، وعدم التقيد بالصفات والشروط الواجب توافرها فيمن يشغل وظيفة القضاء والنيابة العامة، والتي نص عليها بوضوح في مجلة الأحكام العدلية (القانون المدني الفلسطيني). وكذلك احتدام النزاع على الصلاحيات بين مجلس القضاء الاعلى ووزارة العدل، وبين النيابة العامة وكل من مجلس القضاء الأعلى ووزارة العدل بشأن تبعيتها لأي منهما، إلى الحد الذي دفع بالقائمين عليها إلى اعتبارها سلطة (رابعة) مستقلة يرأسها النائب العام، ونجاحها في فصل موازنتها عن موازنة وزارة العدل وموازنة مجلس القضاء الاعلى، وتمادي تدخل السلطة التنفيذية في أعمال القضاء، وعدم تنفيذها للأحكام والقرارات القضائية، وطول اجراءات التقاضي، وضعف الكفاءة المهنية والعلمية لمشغلي الوظيفة في القضاء والنيابة العامة على حد سواء، الأمر الذي أضعف ثقة الجمهور بالقضاء، وبكفاءته ونزاهته وقدرته على فرض حكم القانون على



الكافة حكماً ومحكومين. ( انظر تقرير المرصد القانوني الثاني الصادر عن المركز الفلسطيني لاستقلال المحاماة والقضاء "مساواة" سنة 2012).

ويشار كذلك إلى " أن الإدارة المدنية الإسرائيلية لا تزال قائمة وتمارس جميع الصلاحيات والمسؤوليات التي لم يتم نقلها بعد للسلطة الفلسطينية (دولة فلسطين) ولا تزال تدير ملفات الأراضي الفلسطينية الواقعة في منطقة ج إذ لا تزال لجان التنظيم والبناء في الإدارة المدنية تحتفظ بسلطة منح تراخيص البناء في تلك المنطقة أو رفضها ولا زالت قوات الاحتلال الإسرائيلي العسكرية تتولى مسؤولية الأمن الخارجي وأمن المستوطنات سناً لأحكام المادة 10/4 من اتفاقية أوسلو (مستشار خليل قراجه الرفاعي، مصدر سابق).

### واقع القضاء العسكري

يختص القضاء العسكري في النظر و الفصل في قضايا محددة، ويختص بمحاكمة أفراد وضباط القوات المسلحة، والشرطة والاجهزة الامنية، و يطبق قانون العقوبات الثوري، وقانون أصول المحاكمات الثورية لعام 1979 الصادرين عن منظمة التحرير الفلسطينية، والذين صدر حكم من المحكمة العليا- المناط بها النظر والفصل في الطعون الدستورية حين تشكيل المحكمة الدستورية العليا- وعلى الرغم من عدم قناعتنا بصحته لأسباب ليست محل هذه الورقة- يقضي بدستوريتها معترية أن تطبيقهما على المدنيين يشوبه الخطأ في التطبيق معتمدة ومصادقة على حكم محكمة النقض بمبئتها العامة المبين أدناه، ( انظر مجلة العدالة والقانون، المركز الفلسطيني لاستقلال المحاماة والقضاء "مساواة" عدد 19 ص 86 وما بعدها سنة 2012، حكم رقم 2011/1 تاريخ 2012/1/31). كما يستند القضاء العسكري إلى قانون العقوبات الاردني رقم 16 لسنة 1960، مع العلم أن جزءاً من هيئة القضاء العسكري هو نيابة عسكرية تختص بالتحقيق في الجرائم المسند ارتكابها للعسكريين.

نص في الفقرة الثانية من المادة 101 من القانون الاساسي الفلسطيني المعدل لسنة 2003 (القانون الاساسي لسنة 2005 بتعديل بعض احكام القانون الاساسي المعدل لسنة 2003) على أن "تنشأ المحاكم العسكرية بقوانين، وليس لهذه المحاكم اي اختصاص او ولاية خارج نطاق الشأن العسكري" إلا أن التطبيق العملي شهد خلافاً حاداً بشأن اختصاص النيابة العسكرية و القضاء العسكري في محاكمة المدنيين، والذي أدى بدوره إلى توقيع بروتوكول تعاون وتفاهم أبرم بين النيابة العامة (المدنية او النظامية)، و النيابة العسكرية، لتنظيم اختصاصات كل منهما المتعلقة بمحاكمة المدنيين ( لمزيد من التفصيل انظر المركز الفلسطيني لاستقلال المحاماة والقضاء "مساواة" عين على العدالة العدد الخامس كانون اول 2006 ص 1 و8، وانظر ايضاً عين على العدالة العدد العاشر كانون اول 2009 ص 87). كما شهدت الأراضي الفلسطينية توسعاً في اغتصاب صلاحيات النيابة و القضاء المدني(النظامي) من قبل النيابة و القضاء العسكري، و ذلك في أعقاب الانقسام الناشئ عن تولي حماس للحكم في غزة، وما تبعه من اعتقالات لكوادر و عناصر محسوبة على كل من حركتي حماس و فتح في كل من الضفة الغربية و قطاع غزة على السواء. ولا زالت بعض مظاهر هذا الاعتداء تحدث بين الحين و الاخر حتى اليوم، على الرغم من صدور بعض القرارات الرئاسية وبالأخص كتاب الرئيس محمود عباس الى مدراء الاجهزة الامنية-الوقائي والمخابرات- الصادر بتاريخ 16\10\2008 والأمر بوقف عرض المدنيين على هيئة القضاء العسكري الا في حالات معينة "لم يحددها الكتاب"، و صدور العديد من الاحكام النهائية الصادرة عن محكمة العدل العليا و المحكمة العليا -المناط بها القيام بمهام المحكمة الدستورية العليا حين تشكيلها-، من ضمنها الحكم الصادر عن الهيئة العامة لمحكمة النقض الذي حظر اي اختصاص للقضاء العسكري على المدنيين. (

انظر احكام المحكمة العليا " الهيئات العامة" الصادر عن المكتب الفني للمحكمة العليا نقض رقم 2010/7 تاريخ 2011/9/15 ص 101 .

وإذا ما تم حل السلطة فان القضاء العسكري مرشح للغاء بصرف النظر عن السيناريوهات المترتبة على حلها،(باستثناء سيناريو اقامة الدولة الفلسطينية المستقلة) بسبب ارتباطه المباشر بوجود الاجهزة العسكرية والامنية التابعة لقيادة السلطة الفلسطينية التي لن يكون لها أي وجود في حال حل السلطة.

### واقع القضاء الشرعي والكنسي

بتاريخ 1\2\1995 صدر مرسوم رئاسيا يحمل رقم 6\1995 يقضي بتشكيل محكمة استئناف شرعية في الجهاز القضائي الشرعي بالسلطة الوطنية الفلسطينية، مقرها القدس الشريف، ولها عقد جلساتها في احدى المدن الفلسطينية، وتعيين قاضي طولكرم الشرعي رئيسا لها، على أن يتولى قاضي القضاة انتداب عضوين لها من قضاة المحاكم الشرعية الابتدائية في الضفة الغربية لاكمال نصابها، بشرط ألا ينظر احدهما في استئناف قضية حكم فيها ابتداء من قبله، وبتاريخ 19\9\2003 صدر مرسوم رئاسي يحمل رقم 16\2003 بشأن تشكيل المجلس الأعلى للقضاء الشرعي من رئيس وثمانية اعضاء، كما نص في مادته الثانية على تشكيل المحكمة العليا الشرعية برئاسة رئيس المجلس الاعلى للقضاء الشرعي، وعضوية عضوين من أعضائه، وبتاريخ 26\4\2005 اصدرت السلطة قانون صندوق النفقة رقم 6 لسنة 2005، كما صدرت اللائحة التنفيذية للقانون المذكور تحت رقم 2\2007 بتاريخ 8\10\2007.

القضاء الشرعي لا يتوقع تأثره في حال حل السلطة الوطنية، وفي الغالب فان التغيير الذي قد يصيب القضاء الشرعي قد يقتصر على إلغاء المجلس الأعلى للقضاء الشرعي، والمحكمة العليا الشرعية، وصندوق النفقة والقانون واللوائح النازمة له، بما لا يؤثر على جهاز القضاء الشرعي والقوانين النازمة له، و التي كانت سارية المفعول قبل انشاء السلطة الوطنية الفلسطينية، وقبل وقوع الأراضي الفلسطينية تحت الاحتلال الاسرائيلي عام 1967 بالنظر لاعتبار هذا القضاء قضاء العائلة، وهو قضاء ديني يعنى بتنظيم العلاقات الأسرية والدينية ليس أكثر، ولم يتعرض هذا القضاء الى أي مساس جدي على الرغم مما شهدته المناطق الفلسطينية من أزمات سياسية وأمنية مختلفة، بما في ذلك الاحتلال الاسرائيلي والانتفاضتين الفلسطينيتين عامي 1987 و2000، وكذلك الاحتياح العسكري الاسرائيلي لمناطق السلطة الوطنية الفلسطينية عام 2002، والانقسام بين الضفة وغزة عام 2007، وبالتالي فإن هذا القضاء مرشح للبقاء بصرف النظر عن السيناريوهات المحتملة على حل السلطة الفلسطينية.

أما القضاء الكنسي فلم يشهد أي تغيير يذكر على وضعه و صلاحياته التي كانت سارية المفعول قبل انشاء السلطة الوطنية الفلسطينية، ولا يتوقع أن يجري أي تغيير في أوضاع المحاكم الكنسية والقوانين النازمة لعملها في حال حل السلطة، حيث ستبقى على حالها السائد قبل الاحتلال الاسرائيلي للاراضي الفلسطينية عام 1967 وذلك بالنظر لطبيعتها الدينية، والتي لا تختلف عن طبيعة القضاء الشرعي، ولم تتأثر بالتقلبات السياسية التي مرت بها المناطق الفلسطينية منذ وقوعها تحت الاحتلال الاسرائيلي حتى اليوم.

### واقع القضاء النظامي

القضاء النظامي العادي "السلطة القضائية" مرشح للتأثر المباشر على بنيته واختصاصاته اياً كان السيناريو المترتب على حل السلطة الفلسطينية ( باستثناء خيار اقامة الدولة الفلسطينية المستقلة)، مع الأخذ بعين الاعتبار أنه وفي اعقاب حصول

فلسطين على عضوية الامم المتحدة كدولة مراقب غير عضو بموجب قرارها 67\19 بتاريخ 29\11\2012 فإن حل السلطة لا يعني زوال الدولة بمفهومها القانوني، وجل الامر أن تأثير حل السلطة سيكون بتغيير القائمين على النظام السياسي فحسب.

يبلغ مجموع القضاة 215 قاضي، موزعين على محاكم الصلح والبداية والاستئناف والعليا 35 منهم في قطاع غزة (متوقفين عن العمل) و180 في الضفة الغربية، من ضمن المجموع الكلي 33 قاضي امرأة، ويبلغ عدد موظفي المحاكم في الضفة الغربية 847 موظفا (700 مثبتين، 139 عقود سنوية، 8 عقود مياومة)، ويبلغ عدد موظفي السلطة القضائية في غزة 219 موظفا (متوقفين عن العمل) ويبلغ عدد أعضاء النيابة العامة المدنية في الضفة الغربية 115 عضوا وفي قطاع غزة 73 عضوا (متوقفين عن العمل) في حين يبلغ عدد موظفيها في الضفة 113 وفي قطاع غزة 112 (متوقفين عن العمل) (الأرقام السابقة صادرة عن الأمانة العامة لمجلس القضاء الأعلى وإدارة المحاكم وقاضي المحكمة العليا النائب العام السابق احمد المغني) ويتبع مجلس القضاء الاعلى 10 دوائر هي: ادارة المحاكم، الامانة العامة، المكتب الفني، مركز الأبحاث والدراسات القضائية، دائرة العلاقات العامه والاعلام ، دائرة التخطيط وادارة المشاريع، دائرة التدريب القضائي، دائرة التفتيش القضائي، دائرة تكنولوجيا المعلومات، دائرة الرقابة والجودة والمتابعة، إضافة الى كتاب العدل ودوائر التنفيذ والتبليغات. ( انظر التقرير السنوي الصادر عن مجلس القضاء الأعلى عام 2012)

وتتوزع المحاكم في الضفة الغربية على المحكمة العليا والتي تتكون من محكمة النقض وهي من ثلاث هيئات، ومحكمة العدل العليا وهي من هيئتين، ومقرها رام الله، ومحكمتي استئناف القدس و رام الله، ومحكمة الجمارك البدائية ومحكمة الجمارك الاستئنافية، ومقرها رام الله أيضاً، ومحكمة استئناف قضايا ضريبة الدخل ومقرها رام الله، وثماني محاكم بداية في كل من أريحا، الخليل، بيت لحم، جنين، رام الله، طولكرم، قلقيلية، نابلس، ومحكمة جرائم الفساد التي تتخذ من رام الله مقراً لها، و12 محكمة صلح في كل من أريحا، الخليل، بيت لحم، جنين، حلحول، دورا، رام الله، سلفيت، طوباس، طولكرم، قلقيلية، نابلس. ( انظر التقرير السنوي الصادر عن مجلس القضاء الاعلى عام 2012).

وتجدر الإشارة إلى أن المحكمة العليا تتعقد بصفقتها محكمة عليا للنظر في طعون القضاة وبعض المسائل الأخرى المناطة بها بموجب المادة 25 من قانون تشكيل المحاكم النظامية لسنة 2001 وتتعد أيضاً للنظر في الطعون الدستورية.

كل ذلك مع مراعاة أن ولاية القضاء الفلسطيني الجغرافية منقوصة فلا ولاية له على الفلسطينيين "سكان القدس العرب" ولا ولاية له على الفلسطينيين المتهمين بالعمالة أو أولئك الذيم يحملون الجنسية الاسرائيلية بل أكثر من ذلك فلا ولاية له على ما يسمى بمناطق (ج) ويواجه العديد من الإشكاليات التي تعيقه عن القيام بعمله بدءاً من تبليغ الدعاوى وانتهاء بتنفيذ احكام المحاكم مروراً بدعوة أو بجلب المتهمين الى ساحته، أو القبض على من يطلق عليهم "الفارين من وجه العدالة"، مما يؤكد خضوع الأراضي الفلسطينية لنظامين قضائيين أحدهما فلسطيني والآخر اسرائيلي. (نصير فالخ طه، رسالة ماجستير، جامعة بيرزيت، 2008).

## القضاء المدني الفلسطيني أثناء الاحتلال الاسرائيلي:

1 يذكر أن القضاء والنيابة العامة إبان الإحتلال كانا جسما واحدا تحت ادارة واشراف ضابط شؤون العدلية في الادارة المدنية الاسرائيلية، إذ كان قاضي الصلح يمارس وظيفة الإدعاء العام، ويذكر ان الاحتلال الاسرائيلي وحال فرض سيطرته على الضفة الغربية وغزة عام 1967 اصدر المنشور رقم 2 بشأن انظمة السلطة والقضاء في الضفة الغربية والذي ينص على ان القوانين التي كانت سارية المفعول في الضفة الغربية قبل 1967\6\7 تبقى نافذة المفعول بالقدر الذي لا تتعارض فيه مع هذا المنشور او اي منشور او امر يصدر عن قائد قوات جيش الدفاع الاسرائيلي في منطقة الضفة الغربية. كما جاء في الفقرة أ من المادة الثالثة منه ان كل صلاحية من صلاحيات الحكم، التشريع، التعيين و الادارة بما يتعلق بالضفة الغربية او بسكانها تخول ومنذ صدور المنشور المذكور اليه، وتمارس من قبله او من قبل من يعينه لذلك او يعمل نيابة عنه. و ذات الاحكام الواردة في هذا المنشور طبقت على قطاع غزة. وفي عام 1985 اصدر قائد قوات جيش الدفاع الاسرائيلي امرا حمل رقم 947 لسنة 1981 انشا بموجبه ادارة مدنية نقلت اليها غالبية الصلاحيات التشريعية، و صلاحيات التعيين و الادارة لضباط معينين من قبل قائد قوات جيش الدفاع الاسرائيلي وطبقت الأحكام ذاتها على قطاع غزة.

ومنذ بدء الاحتلال الاسرائيلي احتفظت المحاكم الاسرائيلية و اللجان العسكرية المشكلة من قبل الاحتلال بولاية كاملة على جميع منازعات الاراضي و الضرائب و المصادر الطبيعية وما سمي بالقضايا الامنية. وبتاريخ 16\2\1969 اصدر قائد قوات جيش الدفاع الاسرائيلي الامر العسكري رقم 310 بشأن قانون استقلال القضاء رقم 19 لسنة 1955 الاردني الذي كان ساري المفعول قبل وقوع الاحتلال، نص على الغاء صلاحيات وزير العدل واناظتها بمسؤول يعين من قبله ونص على تشكيل لجنة لتعيين القضاة و المدعين العامين و مساءلتهم تعين من قبله. كما تم الغاء المراجعة امام محكمة التمييز الاردنية و لم تقم سلطات الاحتلال بتعيين محكمة نقض او تمييز (محكمة مدنية فلسطينية ) بدلا عنها كما قرر الغاء محكمة استئناف القدس و نقلها الى رام الله.

المحاكم المدنية الفلسطينية التي عملت في ظل الاحتلال تتكون من 8 محاكم صلح في كل من اريحا، بيت لحم، رام الله، نابلس، الخليل، جنين، سلفيت و قلقيلية معا و 3 محاكم بداية في رام الله، نابلس، الخليل و محكمة استئناف واحدة في رام الله و كان قضاة الصلح يجمعون بين وظيفة قاضي صلح و مدعي عام، اما النيابة العامة (كانت تسمى الادعاء العام) فكانت تتكون من نائب عام مدني و مساعده و مدعين عامين ( كامل اعضاء الادعاء العام 5) واحداً لكل محكمة بداية، و لم يتجاوز عدد القضاة المدنيين الفلسطينيين عن 32 قاضي في الضفة الغربية. (شكري الناشبي محامي وقاضي استئناف سابق). في حين بلغ عدد موظفي المحاكم 130 موظفا وكان ضابط الشؤون العدلية يستعين بمحامين متدربين للعمل في المحاكم وتراوح عددهم بين 10-15 متدرب كانوا يتقاضون مكافأة شهرية تعادل نصف راتب الموظف. (عماد الحسيني -المدير المالي في المحاكم ابان الاحتلال).

وتجدر الاشارة الى ان المحاكم المدنية انحصرت اختصاصها في النظر و الفصل في النزاعات التي قد تنشأ بين المواطنين الفلسطينيين والجرائم الجزائية التي يرتكبها فلسطينيون و يكون ضحاياها او المجني عليهم فيها فلسطينيون، كما انحصرت

دور محكمة الاستئناف في النظر والفصل في الاحكام الصادرة في تلك المنازعات واقتصر دورها في الطعون الادارية على النظر والفصل في القرارات الصادرة عن البلديات الفلسطينية، وسحبت اختصاصات المحاكم المدنية في كل ما يتعلق بالاسرائيليين او بمنازعات الاراضي التي يكون طرفها اسرائيلي، وكذا القرارات الادارية الصادرة عن الادارة المدنية او اي من دوائرها، ناهيك عن القضايا الامنية، كما ان تبعية المحاكم المدنية انيطت بضابط شؤون العدلية في الادارة المدنية الاسرائيلية بما في ذلك تعيين القضاة والمدعين العامين ونقلهم ومساءلتهم وانهاء خدماتهم.

و في قطاع غزة محكمتا صلح واحدة في غزة وآخري في خان يونس ومحكمتين مركزيين واحدة في غزة والأخري في خان يونس ومحكمة جنايات كبرى في غزة ومحكمة استئناف عليا في غزة، وكانت تستأنف أحكام محاكم الصلح أمام المحكمة المركزية وتستأنف أحكام الأخيرة أمام محكمة الاستئناف العليا والتي تتولى النظر في الطعون الادارية ايضا ولكن وفقا للتقييد السابق، وكان عدد القضاة في غزة 29 قاضيا منهم 8 صلح و 7 مركزية و 7 جنايات كبرى و 7 استئناف عليا. وبلغ عدد اعضاء الادعاء العام في غزة 11 مدعي عام واحد (نائب عام) و 10 وكلاء نيابة وكانت النيابة تتكون من نيابة مركزية في غزة ونيابة في رفح. ولم يتجاوز عدد الموظفين في النيابة والمحاكم على 50 موظفا. ( القاضي عبد القادر جرادة، مصدر سابق).

## السيناريوهات المتوقعة في أعقاب حل السلطة الفلسطينية:

على ضوء ما سبق بيانه نتناول أهم السيناريوهات المتوقعة في أعقاب حل السلطة الفلسطينية وأثر كل سناريو على وضع القضاء الفلسطيني، والمقصود بحل السلطة هو نزع صفة الولاية عنها وعن مؤسساتها بما يشمل الولاية الاقليمية والوظيفية والشخصية المحددة لها بموجب اتفاق اوسلو، ما يفضي إلى أمرين، الأول الغاء الزامية اتفاق اوسلو وما تمخض عنه من اتفاقيات لاحقة والتحلل من اية التزامات سياسية ارتبطت بها السلطة الفلسطينية، والثاني وهو نتيجة لاحقة للأمر الأول الغاء وحل كافة المؤسسات التابعة للسلطة الفلسطينية والمنبثقة عنها بما فيها مؤسسة الرئاسة ومجلس الوزراء والمجلس التشريعي، ومجلس القضاء الأعلى والأجهزة الأمنية والشرطية، أما المقصود بالانهيار فهو عدم تمكن ادارات وأجهزة السلطة من القيام بمهامها أو تقديم خدمات للجمهور وفقا للمعتاد، منوهين إلى أن أثر الحل أو الانهيار واحد على القضاء، وإن كان التأثير المترتب على الحل أكثر مدى إذ يطال القضاء كادارة وعمل بينما يطال الانهيار القضاء كعمل.

### الأول: عودة الاحتلال العسكري الإسرائيلي

هذا السيناريو قد يتخذ إحدى الصورتين، الأولى عودة الإحتلال العسكري الإسرائيلي المباشر لكامل الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 67 والثانية أن ينحصر التواجد العسكري الإسرائيلي المباشر على المناطق المصنفة (ج) وتلك المقام عليها المستوطنات الإسرائيلية أو الثكنات العسكرية والمعقلات وغيرها من المؤسسات والأراضي التي يتواجد عليها جيش الاحتلال مع إبقاء مناطق الكثافة السكانية أو ما يعرف بمنطقة (أ و ب) تحت ادارة مدنية تابعة لقوات الاحتلال دون تواجد عسكري مباشر ودائم.

الصورة الأولى هي صورة كلاسيكية ستبدأ اسرائيل بالتدرج في التأثير على القضاء بحيث يعود الوضع القضائي إلى ما كان عليه قبل مجيء السلطة، وفي هذا الإطار من المرشح أن تقدم اسرائيل على حل مجلس القضاء الأعلى وكافة دوائره

والغاء المحكمة العليا وبعض المحاكم الخاصة كمحكمة الجمارك ومحكمة جرائم الفساد ومحكمة استئناف ضريبة الدخل، وصولاً إلى العودة إلى صيغة المحاكم المدنية ذات الاختصاصات المقلصة، ومنح الولاية العامة للمحاكم العسكرية الإسرائيلية أو لجان الاعتراضات العسكرية، مع الأخذ بعين الاعتبار المتغير في الاحتياجات وتزايد عدد السكان وعدد القضايا، بحيث تبقى على العدد الكافي للقضاة والموظفين وأعضاء النيابة وموظفيها للقيام بتسيير عمل المحاكم في إطار ولايتها واختصاصاتها الجديدة (التي كانت ممنوحة لها إبان الاحتلال عام 1967).

الصورة الثانية يمكن إعادة أو تسببها بعدم قدرة إسرائيل على مخاطبة العالم وتبرير احتلالها العسكري الكامل في ظل اعتراف دولي بدولة فلسطين، وفي ظل حاجة إسرائيل لمقاسمة العالم لها بتكاليف إدارة شؤون الحياة الضرورية للسكان، وكذلك حفاظاً على سلامة جيشها، وستكون إدارة القضاء في هذه الصورة بذات الحال الذي يتوقع أن يدار به القضاء في الصورة الأولى.

كلا الصورتين قد تجد إسرائيل نفسها مضطرة للحوء إلى أي منها بالنظر إلى اعتبارها دولة احتلال وفقاً للاتفاقيات الدولية (جنيف ولاهاي والقرارات الأممية ذات الصلة) والحديث تفصيلاً عن هذا الموضوع ليس محل هذه الورقة. وتجدر الإشارة في هذا السياق إلى أن "سلطات الاحتلال ستكون في مواجهة إصدار رزمة كبيرة من الأوامر العسكرية بعد حلها للمجلس التشريعي وإلغائها للقانون الأساسي الفلسطيني بهدف إعادة تنظيم القضاء على النحو الذي كان عليه قبل مجيء السلطة الفلسطينية، وستمارس إسرائيل في هذا السياق سياسية التطهير الأمني للقضاء المدني الفلسطيني بحيث تستبعد أولئك القضاة الذين تعتقد أنهم مناهضين لسياساتها ما قد ينشأ عنه من حالة تشبه حالة العصيان المدني والإضراب عن العمل كذلك الحالة التي أعقبت وقوع الأراضي الفلسطينية تحت الاحتلال المباشر عام 1967 ما قد يصيب القضاء بحالة من الشلل وانعدام الثقة المجتمعية بقدرته على حل النزاعات".

مع الأخذ بعين الاعتبار بان عودة الاحتلال الإسرائيلي المباشر قد يتم أيضاً إذا ما قامت إسرائيل بالأقدام على حل السلطة مباشرة، وذلك في حال نجحت السلطة الفلسطينية في حل الانقسام السياسي، وإعادة النظر ببرامجها السياسي، وتعاملها مع إسرائيل، كتوقيف التنسيق الأمني من الجانب الفلسطيني، أو لجوء دولة فلسطين إلى المحكمة الجنائية الدولية بعد توقيعها على اتفاقية روما، أو نجحها في إجراء الانتخابات العامة، مما يؤدي إلى إعادة توحيد الفلسطينيين في الداخل، وإعادة بناء منظمة التحرير، ما قد يشكل قوة في الموقف السياسي الفلسطيني، تضع إسرائيل في الزاوية وتجبرها على المضي قدماً في اقرار السلام وفقاً للارادة الدولية المتمثلة في اقامة دولة فلسطينية ذات سيادة إلى جانب دولة إسرائيل. وفي حال اقدمت إسرائيل أمام النجاحات الفلسطينية هذه على حل السلطة، في محاولة منها للافلات من الالتزامات الدولية أو الالتفاف عليها، فإن من شأن ذلك أن يؤدي إلى عزلتها الدولية ويظهرها كدولة احتلال دائم ذات طبيعة عنصرية "بارتهايدية" تتناقى والقيم الانسانية والمبادئ الدولية المعاصرة، وما سيصيب القضاء في هذه الحالة يتطابق مع النتائج المترتبة على عودة الاحتلال الإسرائيلي بصورتيه المبيتين أعلاه.

### الثاني: الانفصال الإسرائيلي الأحادي الجانب

هذا السيناريو يفترض قيام إسرائيل بعد حل السلطة الفلسطينية، بالانسحاب أحادي الجانب من المناطق الواقعة خارج حدود جدار الفصل العنصري الذي أقامته، وترك هذه المناطق لسكانها، وتسويق ذلك وتبريره بالانسحاب الإسرائيلي الأحادي الجانب الذي حصل مسبقاً من غزة عام 2005.

ان جوهر هذا السيناريو والذي ستدعمه اسرائيل بادعاء غياب أي شريك فلسطيني، وتنفذه عبر ترتيبات وتفاهات ترمها مع الولايات المتحدة الأمريكية لتحظى بموافقتها الرسمية واعترافها بالحدود الجديدة لاسرائيل، وتؤمن له الدعم الدولي، السياسي والمالي (نصير فالخ، مرجع سابق). وجرى التعبير عن هذا السيناريو من قبل الحكومة الاسرائيلية المشكلة بعد الانتخابات الاسرائيلية عام 2006 بزعامة أولمرت والذي صرح "اسرائيل على عجلة من امرها للانفصال عن الفلسطينيين، وأما لا تملك الانتظار 20 سنة لكي تنضج حماس، وفي حالة عدم وجود شريك فلسطيني فستتخذ مبادرات جانبية بالتنسيق مع الولايات المتحدة والأوروبيين". وفي 5 ايار 2006 أقرت الحكومة الاسرائيلية برنامجها السياسي والذي أكدت من خلاله سعيها الى بلورة الحدود النهائية لدولة اسرائيل كدولة يهودية" مؤكدة على أنه اذا لم يتم الوصول الى اتفاقات من خلال المفاوضات مع الفلسطينيين فستقوم الحكومة الاسرائيلية بتحديد حدودها النهائية قبل عام 2010. (نصير فالخ، مرجع سابق، ص 114).

الا أن تراجع شعبية أولمرت وفشل الهجوم الاسرائيلي على حزب الله ولبنان في صيف 2006 وتزايد القناعات الاسرائيلية بأن الانسحاب من الجنوب اللبناني سنة 2000 زاد من قوة حزب الله والمقاومة وحشيتها من تكرار مثل هذا السيناريو في الضفة الغربية، وفقا لما أشارت اليه لجنة التجميع الاسرائيلية التي درست خيار الانسحاب الأحادي الجانب، وانتهت في تقريرها الصادر في اب 2006 الى أن اسرائيل لن تتمكن من الحصول على اعتراف دولي بانتهاء الاحتلال لأنها تنوي الاحتفاظ بأجزاء من الضفة الغربية، كما أن ثمة مخاطر باطلاق الصواريخ من الضفة الغربية. ما دفع بالحكومة الاسرائيلية الى ارجاء تنفيذ خطة الانسحاب الأحادي الجانب، والتي سبق وأن نالت تأييد شارون حيث صرح مستشاره (دوف فايسجلاس) أن الانسحاب الأحادي الجانب من غزة يساعد على القضاء على العملية السياسية مع الفلسطينيين، بحيث يتم منع اقامة دولة فلسطينية، والحيلولة دون مناقشة ضرورة عودة اللاجئين الفلسطينيين الى ديارهم واملاكهم، ومنع التفاوض على مسألة الحدود والوضع النهائي للقدس. (نصير فالخ، مرجع سابق، ص 115-116).

وفي مثل هذا السيناريو (الانسحاب الإسرائيلي الأحادي الجانب) قد نكون أمام صورتين، الأولى نجاح القوى السياسية والاجتمعية الفلسطينية في إقامة قيادة وطنية موحدة تحاول ملء الفراغ السياسي والإداري، ويتم دعمها من قبل منظمة التحرير والدول العربية بوصفها حالة مؤقتة والصورة الثانية هي انتشار الفوضى والفلتان الأمني واستيلاء الحق بالذات، وعودة الفرق المسلحة تحت عناوين حزبية أو فصائلية بمشاركة من اعضاء الأجهزة الأمنية التي تكون قد حلت بالمعنى الرسمي.

في الحالة الأولى إما أن يبقى وضع القضاء الفلسطيني على ما هو عليه ليعمل على تسيير الوضع القضائي على الأقل في التزاعات الفردية، أو أن يتم - وبناء على ضغط مجتمعي - إعادة بناء واصلاح القضاء الفلسطيني على نحو يجلب له الثقة، سيما وأن هذا الإجراء هو مطلب مجتمعي منذ سنة 2003 لم تعمل السلطة الفلسطينية على تلبيته، بل ما زال الجدل حول آلية الإصلاح هل تتم الإصلاح من داخل القضاء أم من خارجه، مع تفويت فرص الإصلاح في كل مرة. أما في الحالة الثانية فإن القضاء الفلسطيني سيبقى قائما شكلا دون أية فاعلية تذكر، وقد تصحح المحاكم حاوية لعدم وجود إيرادات مالية تغطي النفقات والرواتب، ولأن الفاعلين في ظل وجود الفلتان الأمني لا يريدون وجود قضاء أو يرغبون فيه، وستعود مجددا ظاهرة القضاء العشائري أو ظاهرة قضاء الفرق المسلحة أو الاعتماد على القوة لحل التزاعات وفرض الهيبة، ما يهدد النسيج المجتمعي والوحدة الوطنية ويدفع باتجاه التطرف او الهجرة، وزعره الاستقرار السياسي والاجتماعي ليس في الداخل الفلسطيني وحسب بل ربما يتعداه الى المنطقة العربية برمتها.

### الثالث: خلق قيادة بديلة لقيادة السلطة الفلسطينية الحالية لتقوم بمهام السلطة ذاتها

هذا السيناريو قد يسبقه إشاعة الفوضى، وإثارة الفتن والتراعات الداخلية العشائرية والطائفية والقبلية والجهوية والفتن الأمني والأخذ بالتأثر والانتقامات الشخصية واتساع نطاق انتهاكات حقوق الإنسان وتغييب دور القضاء ونمو ظاهرة القضاء الموازي والقضاء العشائري ولجان الإصلاح". (داوود درعاوي، مصدر سابق) ما قد يضطر المواطنين لطلب تدخل إسرائيل أو يدفع بإسرائيل للتدخل من ذات نفسها خاصة إذا ما أخذت ظاهرة الفتان الأمني منحى المقاومة الذي يؤثر مباشرة على الوضع الأمني الإسرائيلي، وبخاصة إذا ما ظهرت تنظيمات أصولية متطرفة من وجهة النظر الإسرائيلية وقامت بأعمال عسكرية مباشرة تستهدف ليس فقط الجيش الإسرائيلي وإنما المواطنون الإسرائيليون أنفسهم.

وفي هذه الحالة ستلجأ إسرائيل إلى خيار روابط القرى العصري مستفيدة من تجربتها السابقة وذلك من خلال فتح حوار إسرائيلي مع شخصيات اجتماعية مقبولة شعبياً وعلى خلاف مع السلطة وأدائها، وفي هذه الحالة سيتم وضع إدارة جديدة للقضاء في إطار قيادة سياسية جديدة خلفاً لقيادة السلطة الفلسطينية الحالية، وبالتالي سيقتضى القضاء على حاله وخاضعاً للقوانين والأنظمة السارية قبل حل السلطة، مع منح القيادة الجديدة صلاحية أحداث التغييرات على القضاء التي تراها ملائمة وفي مصلحتها، مع الإبقاء على التنسيق الأمني وما له من دلالات.

ومن المتصور في هذا السيناريو أن تسود حالة من عدم الاستقرار وعدم الثقة بالقضاء ما يؤدي بدوره إلى نشوء وسائل بديلة لحل النزاعات قد يأخذ بعضها أشكالاً قانونية مثل الوساطة والتحكيم وقد يعود الاعتبار إلى القضاء العشائري الذي سينشط في لعب دور الحد من تأثير مجموعات أو فرق مسلحة تلجأ لأخذ القانون باليد (خليل قراجه الرفاعي، مصدر سابق) إلى حين تمكن القيادة البديلة من فرض هيمنتها .

مع الأخذ بعين الاعتبار أنه إذا ما تم اللجوء للسيناريو الأول أو الثالث أو الصورة الثانية للسيناريو الثاني فإن إسرائيل ستكون ملزمة حتماً بمراعاة اتفاقية جنيف الرابعة وبخاصة المادة 47 من تلك الاتفاقية التي تنص على أنه " لا يحرم الأشخاص المحميون الذين يوجدون في أي إقليم محتل بأي حال ولا بأية كيفية من الانتفاع بهذه الاتفاقية سواء بسبب أي تغيير يطرأ نتيجة لاحتلال الأراضي على مؤسسات الإقليم المذكور أو حكومته أو بسبب أي اتفاق يعقد بين سلطات الإقليم المحتل ودولة الاحتلال أو كذلك بسبب قيام هذه الدولة بضم كل أو أجزاء من الأراضي المحتلة" ما يتيح لمؤسسات المجتمع المدني القيام بدورها الرقابي ، وتفعيل صلاحتها الدولية للضغط على حكومة الاحتلال للالتزام باتفاقيتي جنيف و لاهاي بصفتها دولة احتلال .

### الرابع: الارتباط مع الأردن ومصر

مع استبعاد خيار ضم الضفة الغربية إلى الأردن على غرار ما كان عليه الحال قبل عام 1967 في ضوء الاعتراف الدولي بدولة فلسطين، وفي ضوء المخاوف الأردنية الجدية من التوطين التي دفعت بالعاهل الأردني الراحل الملك حسين إلى إعلان فك الارتباط عام 1988 وإعلان ابنه ملك الأردن الحالي رفضه للحدوث أو التراجع عن فك الارتباط خشية من التوطين وانتظار قيام الدولة الفلسطينية المستقلة، ورفضه للتعاطي مع تصريحات تنياهاهو الصادرة في اعقاب سيطرة حماس على مقاليد الحكم في غزة يوم 2007/6/15 والتي دعى فيها خلال مقابلة أجرتها معه شبكة سي أن أن الاخبارية الأمريكية بثت يوم 2007/6/21 إلى دور مصري في قطاع غزة ودور اردني في الضفة الغربية منطلقاً من أن الرئيس محمود عباس ضعيف ولا يمسك بزمام الأمور، وأن حل القضية الفلسطينية يستدعي دوراً أردنياً ومصرياً (نصير فالخ،



مرجع سابق، ص 135) وفي ظل استبعاد التقاسم الوظيفي بين اسرائيل والأردن بعد الاعتراف الاممي بدولة فلسطين، فإن خيار ارتباط الضفة مع الأردن يبدو مستبعدا قبل اقامة دولة فلسطينية. أما خيار ارتباط غزة بمصر فهو خيار مستبعد بالنظر إلى الموقف المصري الرسمي المعبر عنه بتصريحات القيادة الرسمية الجديدة، والتي ترى بأن انفصال غزة عن الضفة الغربية أو عودة الحال إلى ما كان عليه قبل عام 1967 من شأنه أن يمس بمقتضيات الأمن القومي المصري، وأن مصر مستعدة للمشاركة في عملية سلام تأخذ في اعتبارها وحدة الضفة الغربية مع غزة الأمر الذي يجعل من هذا الخيار مستبعدا ايضا، وعليه فلا مجال للحديث عن تأثير متوقع على القضاء في ظل هذا السيناريو المستبعد الحدوث.

وفي حال حدث وعلى فرض الجدل فان وضع القضاء سيأخذ احدى صورتين: الاولى تتمثل بصورة القضاء الذي كان سائدا في كل من الضفة و غزة قبل وقوع الاحتلال الاسرائيلي عام 1967، حيث كان القضاء في الضفة الغربية جزءا من القضاء الاردني وكان القضاء في غزة تابعاً للإدارة المصرية او الحاكم العام المصري. والصورة الثانية سواء اتخذت العلاقة مع الاردن شكل فدرالي او كونفدرالي فسيبقى القضاء على حاله في الضفة الغربية وسيقتصر التأثير على حل مجلس القضاء الاعلى لصالح مجلس القضاء الاعلى المركزي (الاردني)، وتقليص صلاحيات المحكمة العليا لصالح المحاكم العليا المركزية (الاردنية). اما في غزة فسيبقى القضاء على حاله الراهن بتبعية ادارية ما مع مصر.

#### الخامس: اقامة كيان فلسطيني في قطاع غزة

يستند هذا السيناريو إلى رفض حركة حماس وهي القوة المهيمنة في غزة لفكرة حل السلطة ابتداء، وقناعتها بأن السلطة الفلسطينية قائمة حاليا في غزة، وأن هذه السلطة ستواصل كفاحها من أجل توسيع نطاق هيمنتها لتصل إلى الضفة الغربية، ولا تمنع في اعتبار قطاع غزة مناطق محررة بنحت في اقامة دولة فلسطينية اسلامية عليها، وأنها لا تمنع من الدخول في مفاوضات غير مباشرة مع اسرائيل بواسطة مصرية أو تركية أو اسلامية او مباشرة -وفقاً لما نسبته الفصائية الفلسطينية بتاريخ 18\5\2013 من تصريحات لرئيس المكتب السياسي لحركة حماس خالد مشعل من ان حركة حماس مستعدة من حيث المبدأ لاجراء مفاوضات مع اسرائيل- للتفاوض بشأن مستقبل الضفة الغربية، كما ان حركة حماس لا تمنع في ابرام اتفاقية هدنة طويلة الأمد تتيح لها فرصة الاعتراف الدولي والاقليمي بما كقباذة فلسطينية منتخبة، لم تعلن بعد عن اسقاط خيار المقاومة، واثبتت قدرتها، وفقا لما تصوره هي، على الجمع بين المقاومة والمفاوضات. ومن شأن هذا السيناريو أن يبقى القضاء في غزة على النحو القائم عليه حاليا، أما القضاء في الضفة الغربية فسيأخذ احدى السيناريوهات السابقة إلى أن تتمكن حماس من السيطرة على مقاليد الحكم في الضفة خلفا للسلطة المنحلة، لتقوم باعادة هيكله القضاء على النحو الذي أجرته في غزة.

#### السادس: اقامة دولة فلسطينية مستقلة

هذا السيناريو يفترض حل السلطة الوطنية الفلسطينية "تحول مؤسساتها إلى مؤسسات الدولة" (خليل قراجه الرفاعي، مصدر سابق) بسبب اقامة دولة فلسطينية مستقلة، بحيث يتم اقامة هذه الدولة نتيجة لنجاح المفاوضات وانسحاب اسرائيل من كامل الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967 أو الجزء الأكبر منها، و تاجيل تسوية كل الأمور العالقة كليها والمستوطنات واللاجئين من مسائل الحل النهائي أو استمرار المفاوضات بشأنها. وفي هذا السيناريو ستعلن الدولة "تبعية مؤسسات السلطة للدولة". وستبقى القيادة الفلسطينية القائمة على ادارة السلطة هي ذاتها القائمة على ادارة الدولة كمرحلة انتقالية حين ترتب أوضاع الدولة، وصياغة دستور جديد لها. ومن الطبيعي

أن تشمل الولاية القضائية لقضاء الدولة الفلسطينية كافة أراضي دولة فلسطين التي ستسحب منها سلطات الاحتلال وقواته العسكرية ودوائره.

ومن شأن هذا السيناريو التأثير على الإدارة القضائية والقضاة أنفسهم، وذلك بسبب الانقسام السياسي الحالي ومتطلبات تجاوزه لمصلحة الدولة المستقلة، بمعنى أن التغيير سيشمل الأشخاص دون الهيكلية أو الأختصاصات. مع إمكانية انتقال المحكمة العليا ومحكمة الاستئناف وإدارة مجلس القضاء الأعلى إلى القدس، بالإضافة إلى إمكانية تشكيل محاكم إدارية على درجات، وكذلك محكمة دستورية عليا تنشأ في أعقاب إقرار الدستور.

#### السابع: ضم الضفة الغربية إلى إسرائيل وإقامة دولة ثنائية القومية

هذا السيناريو بعيد الاحتمال في ضوء تبني الحكومة الإسرائيلية والدعم الأمريكي المباشر لمقولة الدولة اليهودية النقية، واعتبارها من قبلها شرط لنجاح المفاوضات وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة، بالإضافة إلى وجود إجماع أو غالبية ساحقة بين الأحزاب الإسرائيلية التي تخشى التغيير الديمغرافي على الوجود اليهودي ذاته، في حال تم تبني دولة ثنائية القومية، على الرغم من تبني غالبية الفلسطينيين بمن فيهم قيادات في حركة فتح ذاتها لهذا الخيار، وتبني بعض المثقفين الإسرائيليين اليهود له مثل البرفيسور إيلان بابيه الذي قال "أن الحل الوحيد للتراجع الفلسطيني الإسرائيلي هو إيجاد دولة واحدة يشارك فيها اليهود والعرب وآخرون، وأن دولتين مستقلتين في أرض فلسطين لا يمكن أن تتعايشا، وذلك في مقابلة صحفية أجرتها معه قناة الجزيرة بالإنجليزية في 2007" ( نصير فالخ، مرجع سابق ص 36).

ومن جهة أخرى نجد أن الحكومة الإسرائيلية تعمل الآن وخشية التغيير الديمغرافي على إجراء الإحصائيات والتوجيهات الهادفة إلى توعية اليهود من خطر العرب المقيمين في أراضي عام 1948 ، ويقوم الكنيست الإسرائيلي حاليا بمناقشة مشروع قانون يهودية الدولة، كما أن ما تطلبه إسرائيل من تبادل أراضي يكون جزءا من أية تسوية محتملة مع الفلسطينيين، يستهدف فيما يستهدف نقل بعض المناطق حتى الواقعة داخل إسرائيل ذات الكثافة السكانية العربية إلى الكيان الفلسطيني أو الدولة الفلسطينية مثل ام الفحم مقابل ضم كتل استيطانية كبيرة والبقاء على أجزاء كبيرة من أراضي القدس والخان الأحمر تحت سيادة إسرائيل الكاملة.

ومن شأن استبعاد هذا الخيار عدم التأثير على القضاء بأية صورة من الصور، لأن هذا الخيار غير ذي موضوع ومستبعد الحدوث. وإن حدث على فرض الجدول فإن القضاء الفلسطيني سينتهي وسيحل محله قضاء خاص بالدولة ثنائية القومية. وعلى الأرجح إلغاء هيكلية القضاء الفلسطيني وإدراته والحق المحاكم الفلسطينية بالقضاء الإسرائيلي وفقا لتشريعته وبنيته وإدارته.

#### الثامن: الاشراف الدولي

يستند هذا السيناريو إلى قيام منظمة التحرير الفلسطينية بصفتها الممثل الشرعي للشعب الفلسطيني المعترف به دوليا و المعترف به من قبل دولة إسرائيل أيضا، وبالتزامن مع حلها للسلطة الفلسطينية بنقل ملف القضية الفلسطينية إلى الأمم المتحدة، وطلب الاشراف الدولي على أراضي دولة فلسطين وشعبها حين استقلالها، على غرار قرار مجلس الأمن رقم 1244 الصادر في 10 حزيران عام 1999، والمخول للبعثة الدولية الخاصة بالأشراف على إقليم وشعب كوسوفو السلطة التشريعية والتنفيذية وإدارة القضاء والأشراف على الإدارات المدنية الأساسية وتعزيز إقامة دعائم الاستقلال الذاتي، والأشراف على المعونات الدولية اللازمة للحفاظ على الهيكل الأساسي الرئيسي لأقليم كوسوفو، وحفظ القانون والنظام وضمان حقوق الإنسان، وذلك استنادا إلى قرارات الشرعية الدولية المتعاقبة الضامنة لحق تقرير المصير للشعب

الفلسطيني، والمستندة لرؤية دولية مجمع عليها من اللجنة الرباعية الدولية، والقائمة على مبدأ إقامة دولة فلسطين ذات السيادة الى جانب دولة اسرائيل و المتوجة بالقرار الاممي المعترف بدولة فلسطين.

وفي حال تحقق هذا السيناريو فمن المنتظر ان لا يحدث تغيير جوهري على القضاء الفلسطيني وسيقتصر تأثيره على وضع ادارة القضاء الفلسطيني تحت الاشراف المباشر للبعثة الدولية(الاشراف الدولي المباشر) ومن المرجح الغاء القضاء العسكري تبعاً لغياب المؤسسات القيادية للسلطة والبقاء على وضع القضاء الشرعي والكنسي على حاله.

#### التاسع: تجديد السلطة أو "إعادة هيكلتها" (خليل قراجه الرفاعي، مصدر سابق)

أعلنت الإدارة الأمريكية أواخر شهر أيار الماضي عن خطة جديدة سميت بخطة كيري لتنفيذ مشروع دعم اقتصادي للسلطة الوطنية وهي خطة تشبه في جوهرها مشروع بيريس للإنعاش الاقتصادي بأمل استبدال الحل السياسي للقضية الفلسطينية بحل اقتصادي من شأنه أن يوفر الموائمة والملائمة بين عجز الإدارة الأمريكية على حمل الحكومة الإسرائيلية على الوفاء بالتزاماتها في إطار حل الدولتين من جهة ورغبة الإدارة الأمريكية في الحفاظ على استقرار سياسي وأمني في منطقة الشرق الأوسط عن طريق الإمعان في نهج إدارة الأزمة بدلا من حلها وإطالة أمد المفاوضات بما يحمله من تكريس لمفهوم الحكم الذاتي بعيد المدى عبر إغراء السلطة للقبول بإطالة أمد المفاوضات بمقابل توفير متطلبات الحكم والإدارة للسلطة الفلسطينية على النحو القائم حالياً.

وبالرغم من ترحيب بعض المتنفذين في القيادة العسكرية الإسرائيلية بهذا الخيار (البعض الآخر يذهب بعيدا باتجاه ضم ما يزيد عن 58% من أراضي الضفة الغربية إلى إسرائيل وفقا لتصريحات صحفية علنية أدلت بها شخصيات عسكرية إسرائيلية نافذة ) بديلا عن اضطرار إسرائيل لضم سكان الأراضي الفلسطينية إليها بما يرتبه هذا الضم من مسؤوليات واستحقاقات اقتصادية ومالية وحقوقية لا ترغب بتحملها حفاظاً على نقاء الدولة اليهودية التي يمكن أن تتسع حدودها الجغرافية لتشمل أراض فلسطينية دون سكان، وبالرغم من الرفض الرسمي الفلسطيني والمعبر عنه في تأكيدات الرئيس أبو مازن الراضة لخيار خيار الحل الاقتصادي أو الدولة المؤقتة ورفضه ترحيل الحل السياسي وإبقاء أراضي الدولة الفلسطينية تحت الاحتلال الإسرائيلي المباشر ما يحول دون تمكين الشعب الفلسطيني من تقرير مصيره وإقامة دولته المستقلة وفقاً لقرارات الشرعية الدولية. إلا أن مثل هذا السيناريو قابل للتحقق على المدى المنظور، والمتصور في ظل تحقق هذا السيناريو أن يقترن الدعم الاقتصادي للسلطة الفلسطينية بمطالب دولية تتصل بمكافحة الفساد وتوفير ضمانات المحاكمة العادلة وتعزيز ثقة المواطن بأداء منظومة العدالة ما من شأنه أن يدفع بالسلطة الفلسطينية (دولة فلسطين) لاتخاذ قرارات سياسية وتنفيذية من شأنها إصلاح وتطوير أداء منظومة العدالة بما يستجيب لمطالب الدول المانحة بهذا القدر أو ذلك مع بقاء وضع السلطة القضائية من حيث الهيكلية والصلاحيات على النحو القائم حالياً.

## دور مؤسسات المجتمع المدني:

قبل الانتقال إلى النتائج التي توصلنا إليها لابد من الإشارة إلى دور مؤسسات المجتمع المدني (مؤسسات العمل الأهلي) والتي لعبت دوراً هاماً على الصعيد التنموي والخدماتي والدفاع عن حقوق الإنسان وذلك منذ وقوع الأراضي الفلسطينية تحت الاحتلال الإسرائيلي عام 1967 وحتى الآن مستثمرة المتاح القانوني لتشكيل جمعيات أهلية وفق

القوانين الإسرائيلية، حيث لجأ العديد من وسطاء العمل الأهلي إلى إقامة العديد من المؤسسات الأهلية التي لعبت دوراً كبيراً في تقديم الخدمات الصحية والاقتصادية وكذلك عملت على رصد انتهاكات الحكم العسكري الإسرائيلي لحقوق الإنسان وتواصلت مع شقيقاتها في العديد من دول العالم ما أسهم في فضح الممارسات الاحتلالية الإسرائيلية وتجنيد قوى وشخصيات وفعاليات شعبية دولية لمساندة حقوق الشعب الفلسطيني ما ساهم إلى حد بعيد في إعاقة برنامج الاحتلال الإسرائيلي الاستيطاني وحافظ على بقاء الشعب الفلسطيني على أرضه. كما لعبت مؤسسات المجتمع المدني ولا تزال دوراً بارزاً في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والقانونية وفي توفير الحدود الدنيا لإدارة الحكم الرشيد ولا تزال تلعب دوراً رقيباً هاماً على أداء السلطات الفلسطينية المختلفة.

وبصرف النظر عن تحقق أي من السيناريوهات التسعة المبينة أعلاه فإن دور مؤسسات المجتمع المدني سيتواصل بهذا القدر أو ذاك مستفيداً من خبراته المتراكمة وصلاته الدولية وقوة المثل التي يحملها رواد العمل الأهلي ومؤسساته. ومن المنتظر أن تلعب مؤسسات المجتمع المدني ذات الدور الذي كانت تلعبه قبل قيام السلطة الوطنية الفلسطينية (دولة فلسطين) في حال تحقق سيناريو عودة الاحتلال الإسرائيلي أو سيناريو خلق قيادة بديلة في حين ستولي المؤسسات جانب التوعية والتثقيف والمحافظة على مقومات الوحدة المجتمعية ورصد وتوثيق انتهاكات حقوق الإنسان إهتمامها الأكبر و ستكتنف من تواصلها مع مثيلاتها الدولية لحماية حقوق الانسان حال تحقق سيناريو الانفصال الإسرائيلي أحادي الجانب.

ومن المتصور أيضاً أن تواصل مؤسسات المجتمع المدني عملها الخدمي والتوعوي والرصدي في حال تحقق سيناريو الارتباط مع الأردن ومصر أو سيناريو قيام كيان فلسطيني في قطاع غزة أو سيناريو إقامة دولة فلسطينية مستقلة أو سيناريو الإشراف الدولي أو سيناريو إعادة هيكلة السلطة الفلسطينية. في حين سيتحول دورها إلى ما يشبه دور مؤسسات المجتمع المدني الإسرائيلية في حال تحقق سيناريو ضم أراضي الدولة الفلسطينية لإسرائيل وإقامة دولة ثنائية القومية.

## النتائج:

بداية لا بد من التأكيد على أن الاستبعاد المطلق لحل السلطة أمر غير متصور في عالم السياسة، وفي ظل ما تشهده المنطقة العربية من تفاعلات سياسية وصراعية، قد تسفر نتائجها عن إسقاط إحدى السيناريوهات المذكورة كحل سياسي للقضية الفلسطينية يفرض لأطول وقت ممكن، وإن كان أي حل لا يلي الاعتراف بالخاص الوطني والقومي الفلسطيني لا يضمن بالضرورة استقراراً أبدياً، سيما وأن التجارب الدولية عبر التاريخ القديم والمعاصر تثبت استحالة طمس أو إلغاء الهوية الوطنية والقومية لأي شعب، ولعل في الخيار ما يسمى المنظومة الاشتراكية وما تبع ذلك من صراعات قومية كما حدث في البوسنة والهرسك وكوسوفو وغيرها لخير دليل على عدم صحة وسم أي حل سياسي يستبعد الخاص القومي بوصم الثبات والأبدية.

وحيث أن السلطة أية سلطة ليست هدفاً بحد ذاتها إنما هي وسيلة أو أداة تعبر عن الخاص الوطني العام، وهي بهذا الوصف لا تخرج عن تخومها السلطة الفلسطينية والتي فضلاً عن تمتعها بهذا الوصف إلا أنها ومنذ انشائها نظر إليها الشعب الفلسطيني بوصفها وسيلة لتحقيق حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني المعترف به دولياً.

وفقاً لما سبق بيانه تفصيلاً اعلاه فإن النتائج المترتبة على حل السلطة الوطنية الفلسطينية هي نشوء حالة فراغ سياسي واجتماعي واقتصادي واداري وأمني، من شأنها التأثير المباشر على القضاء الفلسطيني لا سيما القضاء العسكري والقضاء النظامي ( باستثناء سيناريو اقامة دولة فلسطينية مستقلة) وان هذا التأثير سيطال ادارة القضاء وعمله واختصاصاته، وقد يحمل في طياته غياب كامل له في حال انتشرت ظاهرة الفوضى والفلتان الامني، حيث ستقوم بدوره وسائل اخرى لحل النزاعات، اضعفها حل النزاعات عشائرياً، واقواها سواد ظاهرة القوة والعنف وظهور لجان حل المنازعات التابعة للحركات والفئات المسلحة، بما تحمله هذه الوسائل من اثار مدمرة، تهدد وحدة النسيج الاجتماعي الفلسطيني، وتهدد مجمل الاستقرار في المنطقة، وتدفع بالشعب الفلسطيني الى العيش في دائرة العنف والقتل والدمار، وتدفع بالمزيد من ابنائه الى الهجرة.

## التوصيات:

لتلافي النتائج السلبية والخطيرة التي قد تنشأ عن حل السلطة الوطنية الفلسطينية في ظل العدد الاكبر من السيناريوهات المترتبة على الحل، فإننا نوصي القيادة الفلسطينية الحالية وسائر القوى السياسية والاجتماعية ومن ضمنها مؤسسات المجتمع المدني بالعمل على مستويين :

الاول : قبل وقوع الحل

الثاني: بعد وقوع الحل

قبل وقوع الحل ولتوفير مناخ وقوة مجتمعية قادرة على مواجهة سلبياته، ان وقع، لا بد من :

1. التوقف عن محاكمة المدنيين امام القضاء العسكري.
2. وقف التدخل في اعمال القضاة.
3. احترام وتنفيذ احكام وقرارات المحاكم.
4. اعادة النظر في بنية القضاء باتجاه اعادة بنائه بعد تقييم اداء كل من يشغل وظيفة في القضاء والنيابة، ووضع القاضي الملائم بالمكان الملائم، واحالة كل من لا تتوافر فيه شروط اشغال وظيفة القضاء والنيابة العامه الى اي وظيفة عمومية اخرى ، او احالته مبكراً الى التقاعد مع ضمان حقوقه المالية ، واعادة النظر في التشريعات الناظمة للسلطة القضائية، وازالة اي تعارض او تداخل في الاختصاصات الوظيفية بين السلطة القضائية ووزارة العدل، وكذا حسم علاقة النيابة العامة بالسلطة التنفيذية والسلطة القضائية باتجاه اتباعها واعتبارها جزءاً من السلطة القضائية، وبيان واضح لشروط اشغال الوظيفة القضائية وفقاً لاحكام القانون المدني الفلسطيني (بجمله الاحكام العدلية) والمعايير الدولية بهذا الشأن، بما يضمن اشغالها من قبل من تتوافر فيه شروط الكفاءة والزاهة والحيدة والاستقلال الحزبي، وابعاد السلطة القضائية عن اي تدخل سياسي او حزبي او فصائلي في ادارتها او عملها القضائي و إخراجها من دائرة المحاصصة الحزبية. مما يوفر ثقة الجمهور بالقضاء ، ويعزز من اقتناعه بقدرة القضاء وتمتعه بالزاهة والحيدة والكفاءة، وصولاً إلى اعتبار المواطنين للقضاء الوسيلة الأنجع والأكثر عدلاً على حل النزاعات كافة.

5. سرعة حل اشكالية القضاء الشرعي من حيث التشريعات والادارة.
6. انهاء الانقسام السياسي والاداري والقضائي والقانوني بين الضفة وغزة، واعتبار حله المهمة الاولى امام القيادة الفلسطينية ، واجتثاث ثقافة الانقسام، وابعاد السلطة القضائية عن مفاعيله وتأثيراته، واعادة بناء و تفعيل مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية، والتوافق على برنامج سياسي يوفر الحد الادنى لمتطلبات الوحدة الوطنية الفلسطينية، ويعزز من مكانة ودور منظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعي وحيد للشعب الفلسطيني ينال الاعتراف الدولي .
7. سرعة معالجة وضع القضاء الاداري بوصفه قضاء مشروعية ، وقضاء رقابة على اداء السلطة التنفيذية ( انظر مقترح المركز الفلسطيني لاستقلال المحاماة والقضاء "مساواة" بشأن القضاء الاداري ) .
8. اعداد متطلبات احالة ملف القضية الفلسطينية للامم المتحدة لحل النزاع الفلسطيني الاسرائيلي برمته.
9. سرعة توقيع دولة فلسطين على اتفاقية روما الخاصة بالمحكمة الجنائية الدولية وسائر الاتفاقيات والمواثيق الدولية عملاً باحكام المادة العاشرة من القانون الاساسي الفلسطيني.
10. تقديم طلبات العضوية الفلسطينية في سائر المنظمات والوكالات الدولية ، واستثمار القرار الاممي المعترف بدولة فلسطين ، والمؤهل لقبول عضويتها في تلك المنظمات والوكالات الدولية، وكذا متابعة تنفيذ توصية محكمة العدل الدولية الخاصة بعدم مشروعية جدار الفصل العنصري ، و اعتبار الاراضي الفلسطينية المحتلة ملكاً خالصاً للشعب الفلسطيني، و اعتبار دولة إسرائيل دولة محتلة .
11. تعزيز ثقافة احترام القانون ، وصيانة متطلبات الوحدة المجتمعية والتماسك الوطني، وتجسيد مبدأ سيادة القانون على الكافة حكماً ومحكومين ، واللجوء الى القضاء بوصفه سلطة حل كافة المنازعات.
12. التوقف عن اصدار اية تشريعات جديدة سواء في الضفة الغربية والتي تصدر على شكل قرارات بقوانين، او في غزة والتي تصدر عن المجلس التشريعي في غزة، الى حين تجاوز الانقسام، وعودة الامور الى ما كانت عليه قبل وقوعه.

#### اما فيما بعد حل السلطة :

1. عدم المساس بالقضاء النظامي والشرعي والكنسي في حال حدوث السيناريو الاول ، وبيان قدرة القائمين عليه من القضاة المدنيين الفلسطينيين، و المتمثلة في قدرتهم على الامتناع عن تطبيق اي امر عسكري اسرائيلي اذا ما تجاوز احكام اتفاقيتي جنيف ولاهاي . مذكرين بأن القضاء المدني الفلسطيني سبق له وامتنع عن تطبيق اوامر عسكرية، وان ذلك الامتناع تم من قبل المحاكم المدنية الفلسطينية ابان الاحتلال وحتى يومنا هذا، ونشير في سياق هذه التوصية الى الحكم الصادر عن محكمه النقض الفلسطينية رقم 2006\156 الصادر بتاريخ 2007\7\4 .
2. عدم المساس بالتشريعات الفلسطينية بصرف النظر عن مدى عصريتها وعدالتها في حال حدوث السيناريو الاول.
3. تعزيز الوحدة الوطنية الفلسطينية السياسية والاجتماعية على المستويين الرسمي والشعبي.

4. اعادة النظر في الاستراتيجيات الوطنية والخطط التنموية ، وربطها بمتطلبات حماية الوحدة المجتمعية، وهدف الاستقلال الوطني.
5. اعادة النظر في خطط مؤسسات المجتمع المدني ، وبرامجها، وانشطتها، وذلك بإيلاء تعزيز ثقافة احترام القانون ، ونبد العنف كضمانة اساسية لوحدة الارض والشعب.
6. تطوير اشكال الائتلاف بين مؤسسات المجتمع المدني ، وعملها المشترك باتجاه تعزيز ثقافة احترام القانون ، ورفع الوعي المجتمعي ، ونبد العنف ، وتعزيز ثقة الجمهور بادائها التزيه والشفاف.
7. اعادة بناء مؤسسات المجتمع المدني بمفهومها الواسع ، وبخاصة الاتحادات والنقابات والاحزاب والهيئات المجتمعية المختلفة ، كالعمال والنساء والشباب، وتمكينها من اداء مهامها الخدماتية والثقافية ، بما يمكنها من تخفيف اعباء الحياة على المواطنين ، وتعزيز اواصر التعاون والعمل المشترك ، والوحدة الاجتماعية، لتمكين الشعب الفلسطيني من مواجهة الاحتلال من جهة ، ومواجهة الانفلات الامني والعنف من جهة اخرى، ومواجهة الآثار السلبية التي قد تنتج عن حل السلطة الفلسطينية ، وحدث أحد السيناريوهات السابقة، فيما عدا سيناريو الدولة الفلسطينية المستقلة.

## تعقيب 1

### المستشار خليل الرفاعي (وكيل وزارة العدل، شغل عدة مواقع في السلطة الفلسطينية منها المستشار القانوني لرئاسة

الوزراء، حاصل على درجة الماجستير في القانون من جامعة بيرزيت)

تؤدي مراجعة تصورات الحوار التي عرضتها ورقة حل السلطة الفلسطينية وأثره على القضاء، إلى استحضار ذكرى الرئيس والقائد الخالد ياسر عرفات رحمه الله، الذي عبّد بتوقيعه على اتفاقية أوسلو طريقاً للسلام كان من المحتوم لها أن تُفضي لإقامة دولة فلسطينية حرة ومستقلة على كامل الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967م، لولا غياب الشريك الحقيقي الذي لم يؤمن يوماً بما آمن به أبو عمار (ذلك بعد مقتل راين)، بل وأكثر من ذلك، عمل طوال الوقت وفق منهج استعماري استيطاني كولونيالي، لتقويض أي فرص آنية أو مستقبلية لإنهاء الصراع بواسطة المفاوضات، مما أدى من ضمن نتائج أخرى، إلى احتدام الخلاف الفلسطيني الداخلي، وبروز قوى فلسطينية تلاقت مصالحها مع مصالح إسرائيل في السعي لقتل جميع فرص تحقيق السلام وإقامة الدولة الفلسطينية.

تناولت ورقة القضاء وعمل المحاكم بدقة وتفصيل للمراحل التشريعية والقضائية التي مرت على الأراضي الفلسطينية، خلال الفترة الممتدة بين صدور أول مرسوم رئاسي بتاريخ 1994/11/20م، والذي حسم أمر استمرار العمل بالقوانين والأنظمة والأوامر العسكرية التي كانت سارية حتى ذلك التاريخ، ولغاية إعداد ورقة حل السلطة الفلسطينية وأثره على القضاء (موضوع الورقة اليوم).

ونعقد بأن الورقة أغفلت ذكر الأساس الذي اكتسبت السلطة الفلسطينية بموجبه صلاحية إصدار التشريعات، وهو نص المادة (18) من الاتفاقية الفلسطينية الإسرائيلية المحلية الموقعة في واشنطن 1995م، والمتعلقة بالصلاحيات التشريعية للمجلس (فيما يلي: السلطة الفلسطينية)، التي نَحَوَّت السلطة الفلسطينية حق إصدار التشريعات، على كافة درجاتها، ولكنها منحت في الوقت ذاته لدولة الإحتلال الإسرائيلي حق المراقبة على التشريعات الفلسطينية، واعتبرت كذلك كل تشريع يعدل أو يلغي قانوناً سارياً أو أمراً عسكرياً بشكل مخالف لإعلان المبادئ، أو الإتفاقيات الموقعة أو التي ستوقع خلال المرحلة الإنتقالية، باطلاً، ورغم ذلك أصدرت السلطة الفلسطينية رزمة تشريعات وطنية تجاوزت أوسلو، خاصة القانون الأساسي الفلسطيني.

كما أن الحكم العسكري الإسرائيلي أبقى لنفسه صلاحيات ومسؤوليات تشريعية وقضائية يمارسها من خلال الإدارة المدنية، وفقاً لأحكام المادة (4/17/ب)، التي أخضعت الإسرائيليين للتشريعات الإسرائيلية في الدعاوى أمام القضاء. ولعل خطورة القيود التشريعية والقضائية التي فرضتها الإتفاقيات الموقعة على تطبيق العدالة في مناطق السلطة الفلسطينية، والمرتبطة بالآثار المترتبة على حل السلطة تقتضي توضيحاً أكثر تعمقاً فيما يخص الإسرائيليين، حيث منحت هذه الإتفاقيات حصانة قضائية مطلقة للإسرائيليين وزوارهم من المحاكمة في القضايا الجزائية أمام القضاء الفلسطيني (راجع المادة 2/17/ج من الإتفاقية، والمادة 1/1 من الملحق الرابع)، وأوردت قيوداً حصرية على اللجوء للقاضي في الدعاوى الحقوقية في الأحوال التي يكون المدعى عليه فيها إسرائيلياً (راجع المادة 3 من الملحق الرابع)، ومنعت اختصاص القضاء الجنائي الفلسطيني النظر في القضايا التي يكون أطرافها فلسطينيين في الأحوال التي تكون الجريمة فيها ذات صلة بمصالح أمن إسرائيل (راجع المادة 1/1/ب من الملحق الرابع)، وقيدت تحرك الضابطة القضائية الفلسطينية في ملاحقة



الجريمة وتفصي الأدلة (راجع المادة 2/2/ج من الملحق الرابع)، وضعف القدرة على التبليغ وتنفيذ الأحكام القضائية في المناطق المصنفة (ج) في الضفة الغربية، والقرى الفلسطينية الواقعة خلف جدار الفصل العنصري، والفلسطينيين من سكان شرقي القدس، وما رافق ذلك من انعدام سيطرة السلطة الفلسطينية على المعابر والحدود، مما سهّل فرار المحكومين الفلسطينيين، كل ذلك، إضافة إلى ما ورد في ورقة القضاء وعمل المحاكم، جعل من ممارسة السلطة الفلسطينية للولاية القضائية كمظهر أبرز من مظاهر السيادة الوطنية، مسألة صعبة التحقيق، وهي برأينا مسألة ستلقي بظلالها حتماً على أثر حل السلطة على القضاء والمحاكم، كون تجربة السلطة الفلسطينية في تحقيق سيادة القانون، وضمان المحاكمة العادلة، وبسط حكم القانون على كامل الأراضي الفلسطينية والسكان الفلسطينيين، لم تتحقق بشكل كامل، نتيجة للإحباط الذي ظهر مع الوقت نتيجة تطبيق الإتفاقيات الموقعة، التي مضى على سقفها الزمني مدة تراوح الاربعة عشر عاماً.

تجدد الإشارة إلى أن ما ورد عرضه في الفقرات السابقة ينسحب على واقع القضاء النظامي والشرعي والكنسي والعسكري في الضفة الغربية خلال الفترة الواقعة بين بدء استلام السلطة الفلسطينية للصلاحيات والإختصاصات ولغاية هذا التاريخ، وأتينا لا نختلف مع ما جاء في ورقة القضاء وعمل المحاكم في غير ما أوردناه من ملاحظات تتصل بالتأصيل والتفصيل.

#### السيناريوهات المتوقعة في أعقاب حل السلطة الفلسطينية

يُرتب حل السلطة الفلسطينية، سواء تعلق الأمر بجلها من الجانب الفلسطيني أو الإسرائيلي، انتهاء جميع الإلتزامات التعاقدية المتبادلة الناشئة عن توقيع اتفاقية أوسلو (المعاهدة المنشئة)، وهذا يعني حل جميع مؤسسات السلطة الفلسطينية التنفيذية والتشريعية والقضائية، وإلغاء جميع المراكز القانونية التي رتبها، بما فيها إعادة انتشار قوات الإحتلال العسكري الإسرائيلية في الضفة الغربية وقطاع غزة، وينطبق عليها ما ورد من أحكام في اتفاقية فيينا لقانون المعاهدات لسنة 1969، من حيث الآثار المترتبة على انتهاء المعاهدات الدولية، بما يعني عودة الإحتلال العسكري الإسرائيلي لكامل الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967م، وتطبيق معاهدة جنيف الرابعة على السكان الفلسطينيين.

إلا أن الفارق الذي يمكن تصوره بين أن تقوم السلطة الفلسطينية بحل نفسها، وبين أن تقوم إسرائيل بذلك، يتجلى بإتجاهين:

**الإتجاه الأول:** إذا قامت السلطة بحل نفسها بنفسها، فهذا يعني حل جميع مؤسساتها التنفيذية والتشريعية والقضائية، وترك فراغ قانوني، ولا يعني بالضرورة تحميلها إسرائيل تبعات ومسؤوليات الشعب الفلسطيني، كدولة محتلة، لأنها ستصطدم - أي السلطة الفلسطينية - بالآثار الدولية الناجمة عن هذا القرار، والذي قد يترتب عليه مواجهة المجتمع الدولي الذي دعم وجودها مادياً لفترة تقارب العشرين عاماً.

**الإتجاه الثاني:** إذا قامت إسرائيل بحل السلطة الفلسطينية، فإن هذا يعني احتياحها لأراضي السلطة الفلسطينية، في الضفة الغربية وقطاع غزة، أو الضفة الغربية وحدها، مما يترتب عليه تحميلها لجميع الإلتزامات الدولية الناشئة عن الإعتداء العسكري، وإهاء معاهدة دولية غير مكتملة ولا متكافئة، من طرف واحد، وتحميلها المسؤولية الكاملة، والإنتطابق الفوري لمعاهدة جنيف الرابعة على السكان الفلسطينيين، مع التأكيد على موقفنا الواضح بأن معاهدة جنيف الرابعة لا زالت تنطبق على السكان الفلسطينيين في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967م، بما فيها القدس الشرقية.

أما فيما يتعلق بالسيناريوهات التي تعرضت لها ورقة أثر حل السلطة الفلسطينية على القضاء، فإننا لا نتخيل وجود سيناريوهات يمكن أن تضاف إلى ما تضمنته الورقة، إلا أننا نذهب إلى ترجيح بعضها على البعض الآخر وفقاً للتأثير السياسي والأمني الذي يهيمن على الواقع القانوني ويفرض نفسه بقوة عليه، وتتداخل فيه مصالح إقليمية ودولية.

### سيناريو عودة الإحتلال العسكري الإسرائيلي

قدمنا في مدخل تعقيبنا على هذه الورقة أن الإدارة المدنية الإسرائيلية بقيت قائمة بعد توقيع اتفاقية أوسلو، وهي في واقع الأمر تمارس جميع الصلاحيات والمسؤوليات التي لم يتم نقلها للسلطة الفلسطينية، فهي تدير ملفات الأراضي الواقعة في المنطقة (ج)، ولا زالت لجان التنظيم والبناء في الإدارة المدنية تقوم بمنح تراخيص البناء في تلك المنطقة، ولا زالت القوات العسكرية الإسرائيلية تتولى مسؤولية الأمن الخارجي وأمن المستوطنات، (راجع المادة 4/10 من الاتفاقية الانتقالية)، ويسهل عليها إعادة تولي زمام إدارة الأراضي الفلسطينية المحتلة بمجرد حل السلطة الفلسطينية.

ويمكن تصور إصدار أمر عسكري بإعادة تعيين ضابط للشؤون العدلية، كما كان معمول به قبل نقل الصلاحيات للسلطة الفلسطينية، ليقوم بتولي مهمة إدارة المحاكم، والقضاء، والنيابة العامة، وإدارة شؤون المحامين. ويمكن لضابط الشؤون العدلية وفقاً للصلاحيات الممنوحة له، إصدار أمر بإلغاء كافة التشريعات المعمول بها في السلطة الفلسطينية، أو إبقائها، مع أننا نعتقد بأنه من الممكن أن يبقى على بعضها، ويلغي ما يتعارض منها مع اختصاصاته، فمن المتصور أن يلغي قانون السلطة القضائية، لكن من الممكن الإبقاء على قانون الإجراءات الجزائية، مع إلغاء بعض النصوص التي تتعارض مع اختصاصه كما سبق وذكرنا.

### سيناريو الانفصال الإسرائيلي أحادي الجانب

لا نعتقد بأن إسرائيل يمكن أن تتجه إلى هذا السيناريو قياساً بما فعلت في قطاع غزة، وذلك نتيجة للإختلاف العقائدي في نظرتها لأراضي الضفة الغربية، وإضافة إلى التواجد الإستيطاني السرطاني المكثف في أراضي الضفة الغربية، والمواقع العسكرية المنشرة كذلك، إضافة إلى الأهمية الإستراتيجية التي توليها إسرائيل لأراضي غور الأردن، وللإعتبارات الأمنية المتصلة بالحدود مع الأردن، أضف إلى ذلك أن إسرائيل قوضت فكرة حل الدولتين، لأسباب تتعلق بأراضي الضفة الغربية.

### سيناريو خلق قيادة بديلة لقيادة السلطة الفلسطينية الحالية لتقوم بمهام السلطة ذاتها

يعتبر هذا السيناريو من أسوأ السيناريوهات التي يمكن تصورها في حالة حل السلطة الفلسطينية، ذلك أن القيادة البديلة المتصورة لن تكون بأي حال قيادة وطنية، أو حريصة على مصالح الشعب الفلسطيني، بقدر ما ستسعى إلى حماية مصالحها، والمصالح الإسرائيلية التي أسست لخلق هذه القيادة البديلة.

يعتبر نموذج روابط القرى، والذي أشارت إليه ورقة القضاء وعمل المحاكم، تجسيداً لصورة واقعية عن ما سيؤول إليه الوضع الفلسطيني في هذه الحالة، وأثره على واقع القضاء والمحاكم، ونتصور في هذه الحالة التي ستتصف حسب رأينا بعدم الإستقرار الزمني والوظيفي، بقيام أشخاص تنقصهم المهنية وروح الإنتماء الوطني لمهام القضاء وإدارة المحاكم، مما سيؤدي إلى بروز وسائل بديلة لحل النزاعات، قد يأخذ بعضها أشكالاً قانونية، مثل اللجوء للتحكيم والوساطة، إلا أن الشكل الأبرز المتوقع هو بروز القضاء العشائري، وكذلك ارتفاع شأن العصابات والزعران الذين يأخذون على عاتقهم تنفيذ القانون.

إن لجوء إسرائيل لهذا النموذج يقود إلى استنتاج حتمي، وهو عزوفها عن خيار التوصل لحل سياسي مع منظمة التحرير الفلسطينية، وإعادة الأوضاع إلى ما كانت عليه قبل توقيع اتفاقية أوسلو، مما سيؤدي إلى العودة من الناحية الفلسطينية لخيارات المقاومة الشعبية والمسلحة، وإلى بروز فصائل العمل الثوري، وإدخال الشعب الفلسطيني في دوامة مقاومة الإحتلال الإسرائيلي ورموزه التي حلت محل قيادته الشرعية.

### سيناريو الإرتباط مع الأردن ومصر

نتفق تماماً مع ما جاءت به ورقة القضاء وعمل المحاكم من استبعاد لهذا السيناريو، لاعتبارات تتعلق ابتداءً وانتهاءً بتعارض المصالح السياسية والأمنية للأردن ومصر مع هذا السيناريو، فهما لن يزدجان نفسيهما بفرض ولايتهما السياسية أو القضائية على الشعب الفلسطيني، خاصة بعد الإعتراف الدولي بفلسطين كدولة غير عضو في الأمم المتحدة.

### سيناريو إقامة كيان فلسطيني في قطاع غزة

يبدو هذا السيناريو من أكثر السيناريوهات خطورة، ذلك أنه يتوافق مع رؤية وتطلعات حركة حماس السياسية، والتي انقلبت من حركة تُحارب اتفاقية أوسلو والسلطة الفلسطينية التي كانت وليدة هذه الإتفاقية، إلى حركة تُحارب من أجل الحصول على السلطة، وتسعى لتوسيع نطاق نفوذها ليشمل الضفة الغربية، ولن يمنعها عن ذلك برأينا استخدام أية وسيلة، حتى لو كررت ما فعلته بقطاع غزة.

ونطرح هنا سؤالاً مفاده: هل يمكن أن يتم عقد تفاهات بين حماس وإسرائيل للسيطرة على الضفة الغربية؟ نعتقد بأن الإجابة على هذا السؤال ستوفر الكثير من الوقت والجهد والتركيز في تحليل مستقبل السلطة الفلسطينية، في المرحلة القادمة.

على مستوى القضاء وعمل المحاكم، لا نرى أن تغييراً يمكن أن يطالها في قطاع غزة، وستعمل حركة حماس في حالة بسط سيطرتها على الضفة الغربية إلى إحداث مواءمة للتشريعات النافذة في الضفة مع تلك المطبقة في قطاع غزة.

### إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة

إن إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة يمثل نجاح المشروع الوطني الفلسطيني، وترجمة لقرار الأمم المتحدة بالإعتراف بدولة فلسطين، وهو في حالة تحققه لا يمثل برأينا حلاً للسلطة الفلسطينية، إنما تحول للمؤسسات الفلسطينية، التي تعتبر جهازاً من أجهزة منظمة التحرير الفلسطينية، من مؤسسات تتبع للسلطة الفلسطينية، إلى مؤسسات الدولة الفلسطينية، ذلك أن حل السلطة يعني إلغاء كافة المراكز القانونية لأجهزة السلطة ومكاتبها وموظفيها، بما فيها السلطة القضائية وعمل وتشكيل المحاكم.

إن قيام الدولة الفلسطينية يمثل استمراراً لعمل القضاء والمحاكم بذات النسق، إلا أن الولاية القضائية فيه ستسعى لتشمل الأراضي الفلسطينية في المنطقة (ج)، إضافة إلى القدس الشرقية المحتلة، وقطاع غزة الذي لن يصمد الإنقسام فيه أمام زخم إنحياز إقامة الدولة.

ختاماً لا بد توضيح موقف حاسم بأن حل السلطة بالنسبة للسلطة الوطنية الفلسطينية هو فرض ساقط، ويتعارض مع الخط السياسي الجديد الذي انتهجه فخامة الرئيس محمود عباس، والذي جعل من موضوع حل السلطة أمراً خلفه، وما عاد خياراً مطروحاً، فالخط الإستراتيجي الجديد للرئيس هو خيار يفوق الخيال السياسي الإسرائيلي والدولي، وقد ظهر ذلك من خلال ردود الفعل الأمريكية والإسرائيلية، من رفض التوجه للأمم المتحدة، بما يعني أنه اختار خياراً غير المفاوضات وغير الحل العسكري ليحقق لشعبه دولة ديمقراطية وفق المعايير الدولية.

## تعقيب 2

الاستاذ داود درعاوي (محامي وقاضي سابق، حاصل على درجة الماجستير في القانون عام 2003)

قدمت الورقة التي أعدها الزميل المحامي إبراهيم البرغوثي رؤية منطقية وواقعية لسيناريوهات حل السلطة الفلسطينية، وأثر كل من هذه السيناريوهات على واقع المؤسسة القضائية وعمل المحاكم، وسنحاول في هذه الورقة تسليط الضوء على أهم السيناريوهات التي جاءت في الورقة مع الإشارة لأهم التحديات التي ستواجه هذه المؤسسة، وسنعرض لأهم الأسئلة التي تفتقر إجابات مسبقة متصلة بواقع القضاء في فلسطين، وتبعاً لمنطق الأمور وفقاً للورقة المعقب عليها، فإن ثلاثة سيناريوهات رئيسية في حال حل السلطة ستكون الأكثر تأثيراً في إرتداد المؤسسة القضائية وتعيب دورها الحقيقي في تمكين المواطن الفلسطيني من الوصول للعدالة الناجزة، هي: الأول إعادة إحتلال مناطق السلطة الفلسطينية والثاني خلق قيادة فلسطينية بديلة والثالث الإنسحاب الإسرائيلي الأحادي من الضفة الغربية، نعرضها فيما يلي:

**أولاً: قيام اسرائيل باعادة احتلال المناطق التي تسيطر عليها السلطة:**

وضمن هذا السيناريو ستباشر سلطات الإحتلال باحياء مراكز الادارة المدنية والحكم العسكري وتوسيع دائرة نشاطها الاداري والامني بهدف فرض النظام وضرب البؤر الصلبة في التنظيمات وفصائل العمل الوطني المختلفة لمنع اعادة احياء خيار المقاومة او اندلاع انتفاضة جديدة، وهنا نتفق مع زميلنا الكاتب أن هذا السيناريو سيعيد القضاء إلى الحالة التي سبقت قيام السلطة الوطنية، من حيث حل القضاء العسكري الفلسطيني وإلغاء عدد من المحاكم كمحكمة جرائم الفساد والجمارك والمحكمة العليا وغيرها وإعادة صلاحيات شمولية للمحاكم العسكرية الإسرائيلية ولجان الإعتراض، وما نراه أن سلطات الإحتلال ستكون في مواجهة إصدار رزمة كبيرة من الأوامر العسكرية (بعد انحلال السلطة التشريعية) التي ستعيد تنظيم العمل القضائي وتبعيته وحدود صلاحياته في مواجهة سلطات المحتل العسكرية والإدارية، خلافاً لإلتزامات المحتل وفقاً لأحكام إتفاقيات لاهاي وجنيف، وذلك بالمس المباشر بالتشريعات القائمة وعلى رأسها القانون الأساسي، وأكثر من ذلك ستمارس إسرائيل سياسة التطهير الأمني للمؤسسة القضائية من أية شخصيات ذات ماضي أمني في المقاومة ومناهضة المحتل. ويبقى التساؤل حول إمكانية العصيان المدني ورفض العديد من القضاة العمل تحت مظلة المحتل وأثره على تقليص القوام البشري داخل القضاء النظامي مع التزايد المطرد لعدد القضايا المنظورة أمام القضاء؟ إضافة إلى ذلك ستمت المؤسسة القضائية في مرحلة الشلل والتوقف التام عن أداء أعمالها في اليوم التالي لحل السلطة إلى حين إعادة تسيير أعمالها تدريجياً، وهذه الفترة ربما ستمتد لأشهر وستتراكم فيها القضايا ويتسع نطاق الإحتناق القضائي لسنوات طويلة لاحقة.

**ثانياً: خلق قيادة بديلة:**

سيسبق هذا السيناريو اعتماد اسرائيل لسياسة الفوضى المنظمة من خلال خلق البلبلة واثارة الفتن والتراعات الداخلية العشائرية والطائفية والقبلية والجهوية وتسويد حالة من الفتان الأمني والاحد بالآخر والانتقامات الشخصية بحيث يصبح إيجاد قيادة بديلة مقبول شعبياً ومطلوب محلياً. وهنا ستكون المؤسسة القضائية المحور الرئيسي لإعادة الأمن والنظام العام خاصة أن سلطات المحتل وفي سياقها خلقها لحالة من الفوضى المنظمة لتوفير البيئة اللازمة لإعادة إنتاج قيادة بديلة ستعمل جاهدة لإيصال المؤسسة القضائية إلى حالة من الإختيار الكامل لتغيبها تماماً عن المشهد العام، وستسهم الظروف

الموضوعية تلقائياً بإحجام القضاة عن العمل في ظل توقف الرواتب وغياب أجهزة الأمن وسواد حالة من الفلتان الأمني، وفي رأينا ستتدخل سلطات الاحتلال لاحقاً بإصدار رزمة من الأوامر العسكرية التي ستعيد موائمة المؤسسة القضائية لتكون أكثر إستجابة للمرحلة التي ستخلق فيها القيادة البديلة، بحيث تكون هذه المؤسسة أحد أذرع تعزيز حكم القيادة البديلة والتي ستأخذ طابعا يعيد للأذهان المحاكمات السياسية وشرعة انتهاكات حقوق الإنسان وجرائم السلطة الحاكمة، وهذه المرحلة ستواجه بعصيان مدني وستشهد حالة إرتداد على مستوى الأداء أو الكادر القضائي أو النهج الوطني في تحقيق العدل. وستنتج عن هذه المرحلة مبادرات جديدة لتعزيز القضاء الموازي بأبعاد شعبية وطنية لحل المنازعات كبديل للقضاء النظامي والذي سيشار إليه بأصابع الإتهام الوطني حينها، وهنا نستذكر تجربة القيادة الوطنية للأنتفاضة الأولى في خلق لجان الإصلاح للحد من دور المؤسسة القضائية والتنفيذية التابعة للإدارة المدنية للمحتل والتي لعبت دورا بناء في تحقيق السلم الأهلي بأدوات وطنية شعبية.

### ثالثا: الإنفصال الإسرائيلي أحادي الجانب:

وهذا السيناريو سيكون بذات الطريقة التي تمت فيها عملية الإنسحاب الأحادي من قطاع غزة في العام 2005، وضمن هذا السياق سيؤدي حل السلطة إلى حالة من الفراغ القانوني وسيترك القضاء بلا اية أدوات تنفيذية لتسيير عمله لفترة مؤقتة إلى حين ملأ هذا الفراغ، وبعقائدنا أن الإحتمال الأكبر في هذه المرحلة هو ان تنهياً حماس وفي ظل التطورات الاخيرة وما افرزه الربيع العربي من صعود لحركة الأخوان المسلمين للعب دور الممثل السياسي للشعب الفلسطيني واستعدادها للدخول في مفاوضات مباشرة او غير مباشرة والتوصل الى تفاهات الى تفاهات سياسية واعتراف دولي وامريكي بحماس مقابل تنازلات حمساوية ازاء الموقف من اسرائيل والحلول السياسية. وضمن هذا السيناريو ستعيد حماس بناء المؤسسة القضائية التي ستصطبغ بالصبغة الحزبية كما هو الحال في الحالة الواقعية التي أنشأتها حماس في القطاع والتغييرات البنوية على المؤسسة القضائية من حيث تشكيل مجلس أعلى للقضاء وإعادة التعيينات القضائية بما يشمل النيابة العامة. وسيعزز فرص هذا السيناريو بقاء حالة الإنقسام السياسي وحالة الإنكفاء على مستوى الوحدة الوطنية وتعثر إعادة بناء منظمة التحرير الفلسطينية، وضمن سياق هذا السيناريو ستواجه المؤسسة القضائية أزمة ثقة حادة باعتبار النظر إليها كمؤسسة تابعة وغير مستقلة، بشكل أعمق كثيرا من ذات النظرة للمؤسستين القضائيتين في الضفة والقطاع وتراجع الثقة الشعبية فيهما بشكل كبير تبعا لعدم إستقلالية أي منهما عن سلطة الحكم التنفيذية في كلا المنطقتين، وستعيد حماس وفقا لهذا السيناريو تشكيل مجلس القضاء الأعلى في الضفة ضمن عملية إصلاح وتطهير للجهاز القضائي ستدور في فلك التعصب الحزبي وتصفية الحسابات إلى حد كبير، ما سيؤدي حتما إلى تغيرات بنوية كبيرة في المؤسسة القضائية وخاصة على مستوى الدوائر التنفيذية لمجلس القضاء الأعلى كإدارة المحاكم والتفتيش القضائي، وذات الشيء ستكرر في مؤسسة القضاء الشرعي، وستتم إعادة التعيين في الوظائف القضائية بذات الطريقة التي تمت في غزة بعد استيلاء حماس على السلطة عسكريا في العام 2007.

ومن الإنعكاسات المباشرة للسيناريوهات السابقة أنهما حتما ستؤدي إلى تقليص حاد في عدد القضاة العاملين للإعتبرات السابقة (أمنية، حزبية، سياسية، وطنية)، مما سيفاقم الإحتناق القضائي الحالي لعدة أضعاف ويؤدي إلى تطويل أمد الخصومات القضائية الأمر الذي سيؤدي إلى إزدهار القضاء الموازي بشكل حاد، وللتدليل على هذه المسألة ووفقا لدراسة تحليل مؤشرات قطاع العدالة 2011 ( داود درعاوي وناصر الرئيس)، فإن معدل القضاة الحاليين لعدد السكان

في الضفة الغربية هو قاض واحد لكل 14882 نسمة، وفي غزة النسبة (وفقا لعدد القضاة العاملين والمعينين من قبل حماس) قاض واحد لكل 37272 نسمة، وهو معدل متدني جدا مقارنة بالواقع العربي، فمثلا الأردن تبلغ النسبة قاض واحد لكل 7576 نسمة، وفي مصر قاض واحد لكل 6227 نسمة، وفي تونس قاض واحد لكل 5833 نسمة، أما بالمقارنة مع بعض الدولة الغنية مثل الإمارات العربية المتحدة فإن النسبة قاض واحد لكل 2704 نسمة، وسيؤدي تقيص عدد القضاة إلى جانب تعطل مرافق القضاء لفترات زمنية تبعا لأي من السيناريوهات السابقة والإضطرابات الأمنية والعصيان المدني إلى دخول المؤسسة القضائية في حالة من الشلل في مواجهة الظروف الموضوعية والذاتية التي ستضاعف حالة الإختناق القضائي.

وهنا يثور السؤال حول دور مؤسسات المتجمع المدنية المعنية بقطاع العدل، كيف ستعيد بناء أولوياتها وأهدافها لتنسجم مع الحالة الخطيرة التي سيمر فيها هذا القطاع كنتاج حتمي لأي من سيناريوهات حل السلطة، وخاصة السيناريوهات الثلاث السابقة. وهل تمتلك رؤيا مستقبلية بهذا الشأن وما هي محدداتها، وكنا نتمنى أن يتم إغناء الورقة بإفراد جزء لهذه الرؤيا.

وأخيرا نتفق مع الكاتب في توصيفه لواقع المؤسسة القضائية الحالي وتوصياته المستقبلية للحد من التحديات التي تترىص بهذه المؤسسة نتيجة للسيناريوهات السابقة، حيث سيكون للعوامل الذاتية داخل المؤسسة القضائية أثرا حاسما في الحفاظ على إستقلالية ودور هذه المؤسسة وعدم انهيارها السريع، أو إخضاعها وتطويعها لتصبح أداة لتعزيز نظم ومراحل سياسية قادمة على حساب العدالة الحقيقية والناجزة، بالرغم من قناعتنا المتولدة من واقع المؤسسة القضائية الحالي، وفي ظل غياب لإرادة سياسية تنهض بالقضاء وتعزز إستقلاله، فإن المؤسسة القضائية الحالية وبمعاصر ضعفها الذاتية ستكون الأكثر عرضة للشلل والإهيار والتبعية من باقي المؤسسات الوطنية التي من المفترض أن تواصل عملها في ظل السيناريوهات السابقة كالمؤسستين التعليمية والصحية.

الأستاذ ابراهيم البرغوثي:

سيناريو حل السلطة سيمقى قائما لأن هناك ازدواجية في مهام السلطة (مهام إدارية خدمتية، مهام سياسية)، وإذا ما فشلت السلطة في انجاز المهمة التي نشأت من أجلها فلا بد لحوار مجتمعي حول استمرار السلطة. تناولت هذه الدراسة 8 سيناريوهات لحل أو انهيار السلطة وهي:

- (1) عودة الاحتلال العسكري الاسرائيلي وهذا السيناريو قد يتخذ إحدى صورتين أ) عودة الاحتلال العسكري المباشر لكافة الاراض الفلسطينية المحتلة 1967، سيبدأ الاحتلال الاسرائيلي بالتأثير التدريجي على القضاء بحيث يعود الوضع القضائي كما كان سائدا فترة الاحتلال، وكان قضاء متزوع الاختصاص حيث كانت صلاحياته مع الحاكم العسكري ولجان الاعتراض العسكري. ب) ينحصر التواجد العسكري المباشر بالمناطق ج والمناطق المقام عليها المستوطنات الإسرائيلية أو التكنات الإسرائيلية أو غيرها، في هذا السيناريو سيطر القضاء من قبل الادارة المدنية. حيث يوجد شبه اجماع بأن الاسرائيليين لن يقدموا بحل السلطة بشكل مباشر، ولكن اسرائيل ستقوم بحل السلطة في حال تحرك الفلسطينيين بالمؤسسات الدولية باتجاه حل الدولتين.
- (2) الانفصال احادي الجانب، جوهر هذا السيناريو غياب الشريك الفلسطيني في عملية السلام، وقد ينشأ عن هذا السيناريو أ) عودة الفوضى والفلتان الامني ب) نجاح منظمة التحرير الفلسطينية في إنشاء قيادة موحدة لإدارة الشأن الفلسطيني. ففي الصورة الاولى يبقى القضاء الفلسطيني شكلا من غير مضمون، وفي الصورة الثانية يبقى القضاء الفلسطيني ينفذ مهامه.
- (3) خلق قيادة بديلة لقيادة السلطة الفلسطينية، في هذه الحالة التأثير على القضاء لن يكون مباشر، وسيكون تدريجي ليتناسب مع السلطة القائمة.
- (4) الارتباط مع الاردن ومصر، هذا الخيار مستبعد لان الاردن ترى في هذا الخيار مس بالنية الديمغرافية الاجتماعية في الاردن وسيشكل تهجيرا للفلسطينيين إلى الاردن، وكذلك بالنسبة لمصر التي ترى بالصيغة التي كانت قائمة قبل 1967 وانما تهدد أمنها القومي. وفي هذه الحالة يعود القضاء للصلورة التي كان عليها قبل عام 1967 سواء في الضفة أو قطاع غزة
- (5) اقامة كيان فلسطيني مستقل في قطاع غزة، يستند هذا السيناريو إلى رفض حماس حل السلطة في غزة لفكرة حل السلطة لقناعتها بان السلطة قائمة في غزة تسعى لتحرير الضفة. وفي هذا السيناريو ان يبقى القضاء في قطاع غزة على النحو القائم والقضاء في الضفة وفقا للسيناريوهات السابقة.
- (6) اقامة دولة فلسطينية مستقلة، وفي هذا السيناريو سيكون تأثير على الادارة القضائية والقضاة انفسهم، والتأثير سيشمل القضاة انفسهم وتأسيس محكمة دستورية وغيرها من الاجراءات.
- (7) ضم الضفة الغربية إلى إسرائيل واقامة دولة ثنائية القومية، هذا الخيار مستبعد مع مطالبة بعض الشخصيات والقيادات تدعو لهذا الخيار. وفي هذه الحالة القضاء الفلسطيني سينتهي وسيحل بدل منه قضاء خاص بالدولة ثنائية القومية.

- 8) الاشراف الدولي، يستند إلى قيام منظمة التحرير الفلسطينية بالتزامن مع حلها للسلطة بنقل ملف القضية الفلسطينية للأمم المتحدة. وفي هذه الحالة لا يحدث تغيير جوهري على القضاء الفلسطيني.
- 9) تجديد السلطة، أن تقوم السلطة بتجديد نفسها في ظل فشلها في كسب ثقة الجمهور وعلى ادارة الازمة وحلها، وهذا التجديد يشمل الجانب البشري والاداري والقانوني، ويتم اعادة هيكلة القضاء.

#### التوصيات : هناك نوعين من التوصيات، توصيات قبل وقوع الحل

- التوقف عن محاكمة المدنيين أمام القضاء العسكري.
- وقف التدخل في أعمال القضاة.
- احترام وتنفيذ احكام المحاكم.
- اعادة النظر في بنية القضاء باتجاه اعادة بنائه.
- سرعة حل اشكالية القضاء الشرعي.
- انهاء الانقسام الاداري والقانوني بين الضفة الغربية وقطاع غزة.
- سرعة معالجة وضع القضاء الاداري.
- اعداد متطلبات احالة ةملف القضية الفلسطينية للامم المتحدة لحل النزاع الفلسطيني الاسرائيلي.
- سرعة التوقيع على اتفاقية المحكمة الجنائية الدولية.
- تقديم طلب العضوية في سائر المنظمات والوكالات الدولية.
- تعزير ثقافة احترام القانون.
- التوقف عن اصدار تشريعات جديدة في الضفة وغزة.

#### توصيات بعد وقوع الحل

- عدم المساس بالقضاء النظامي والشرعي والكنسي في حال حدوث السيناريو الاول
- عدم المساس بالتشريعات الفلسطينية.
- تعزير الوحدة الوطنية على كافة المستويات
- اعادة النظر في الخطط التنموية والاستراتيجيات المعتمدة من قبل السلطة وربطها بالاستقلال الوطني
- اعادة بناء مؤسسات المجتمع المدني.

#### التعليقات:

##### الاستاذ خليل الرفاعي

هل نبحث عن فكرة لتحميل حل السلطة لنرى ما سيحصل بنا بعد ذلك، هل نحن نبحث عن مخرج. لا خيار الا باستمرار السلطة، وحل السلطة وهم ولا يمكن العودة إلى الوراء، على اعتبار ان السلطة هي الطريق إلى الدولة وهناك اجماع من اليمين إلى اليسار على هدف الدولة الفلسطينية. القيادة الفلسطينية عندما وقعت اوسلو اختارت السلام كنهج وطريق نحو الدولة. السلطة اصبحت موجودة في كل بيت وفي شرايين الحياة اليومية للشعب الفلسطيني. هل يوجد بقعة جغرافية في العالم لا يوجد عليها سلطة؟ اشك في ذلك . بالعودة إلى تجربة الاتحاد السوفياتي عند تفككه اصبح مجموعة من الدول ماذا حدث؟ من الضروري استذكار تجربة الانتفاضة الاولى قبل وجود السلطة، من كان يسير البلد هل اصبح البلد يعيش حالة فلتان.



في المقابل الوضع مختلف اليوم من عدة نواحي.  
ارى ان لا خيار امامنا سوى تمكين السلطة من حيث تقوية مؤسساتها.  
لا يوجد قضاء مستقل إلى في ظل دولة ديمقراطية وسلطة شرعية تستطيع ان تقدم للناس الخدمات القضائية.  
لا يمكن لقاضي ان يحكم في العدل وهو يتلقى الاوامر العسكرية من المحتل.  
السلطة كرست تكريس استقلال السلطة القضائية وهذا ما جاء في البرنامج الانتخابي للرئيس ابو مازن.  
السلطة تعطي اولوية كبيرة لاستقلال القضاء وبناء منظومة قضائية تكون مستقلة عن منظومة السلطات المنضومة التشريعية والتنفيذية.  
افترض ان حل السلطة سيؤدي الى العبث والكثير من الفوضى، وليس هناك من مصلحة لاحد لا على المستوى الفلسطيني او المستوى الاقليمي او المستوى الدولي.  
حل السلطة هو مطلب للثوار حتى يقيمون دولة ثورية وهي للذين يرفضون نهج المفاوضات.  
توجه الرئيس الى الامم المتحدة اعاد النقاط على الحروف فلا عودة للوراء نحن نسير باتجاه الدولة الديمقراطية.  
اتفق مع الاستاذ ابراهيم في الكثير من التوصيات الا فيما يختلف مع نصوص القانون الاساسي.

الاستاذ داود درعاوي

مقومات بقاء السلطة الفلسطينية الذاتية بمعزل عن الظروف القائمة غير موجودة. نحن نتحدث عن جسم غريب غي القانون الدولي الذي لا يوجد له توصيف في القانون الدولي. بالتالي امانية سقوطه او الاطاحة فيه هي واردة وحتمية وهذا مرتبط بعوامل ذاتية وخارجية.  
نحن امام عدة حالات للحل والاهتبار، حاولت من خلال الورقة المقدمة ان اركز على 3 حالات للحل او الاهتبار ومتصلة بالمؤسسة القضائية، والثلاثة سيناريوهات مرتبطة بالاحتلال والواقع الفلسطيني.  
السيناريو الاول: اعادة احتلال مناطق السلطة الفلسطينية.  
السيناريو الثاني: هو خلق قيادة بديلة .  
السيناريو الثالث: الانسحاب الاحادي من الضفة الغربية.  
هذه السيناريوهات تجمها سمات مشتركة ذات تأثير مباشر على السلطة القضائية، حيث سيكون من اثار حل السلطة في اليوم التالي شلل كامل للمؤسسة القضائية أي انها ستتعطل حين تسير القضاء بشكل جديد.  
كما ستؤدس هذه السيناريوهات لتقليص حاد في عدد القضاة من حيث ان اسرائيل ان اعادت احتلال المناطق سوف تقوم بسياسة التطهير الامني فستقوم بفصل بكل من له علاقة بالعمل المقاوم. اما بالنسبة لخيار القيادة البديلة وخاصة انه سيكون مقاوم من قبل م ت ف وبالتالي سيلجا عدد كبير من القضاة للعزوف عن العمل او الاستقالة. او تقليص عدد القضاة لاعتبارات حزبية في ظل حالة الانسحاب احادي الجانب الذي سيعطي فرصة لحركة حماس للصعود في ظل ظروف موضوعية في المنطقة.

المسألة الثالثة هي حالة الاختناق القضائي نتيجة لتعطل القضاء لاشهر وهذا سيرفع الاختناق القضائي.  
هناك اثر رابع حتمي ازدهار في القضاء الموازي حيث سيحل لجان الاصلاح والقضاء العشائري بالازدهار.  
في ظل هذه الظروف يكون السؤال كيف يمكن ان نستعد لمثل هذه الخيارات؟  
في ظل عودة الاحتلال سيسعى الى اصدر الاوامر العسكرية لتنظيم العمل القضائي بشكل يتواءم مع الادارة المدنية .

القضاء سيكون ضعيف في مواجهة تحديات اليوم التالي. كان المفروض ان تجيب الورقة على رؤية المجتمع المدني بالنسبة للموضوع، مؤسسة المجتمع المدني مؤسسات عريقة ما هو دورها في اليوم بالتالي فيما يخص قطاع العدالة. بالنسبة للسيناريو الثامن الاشراف الدولي وهذا السيناريو يتطلب وجود سلطات قائمة على الارض، فالاشراف يختلف عن الوصاية.

### النقاش:

اين دور المجتمع المدني في عملية المدني في اليوم التالي في موضوع القضاء؟  
اهيار المنظومة الامنية سيؤثر بشكل كثير على المنظومة القضائية من حيث من سيطبق القانون.  
هل يستطيع مجلس القضاء الاعلى ادارة قطاع القضاء في ظل الازمة وتراجع دور م ت ف ؟  
لا احد يتوقع الفترة الزمنية للفترة الانتقالية والتي ستؤثر على قطاع القضاء، علما ان ثقة المواطن في القضاء ليست بالعالية واحيانا بعض المواطنين يذهبون إلى القضاء مضطرين. وبالتالي سيتعزز القضاء الموازي الذي ينال ثقة المواطن بشكل اكبر.  
بالنسبة للاشراف الدولي الموضوع مختلف عن كوسوفو لان مشكلتنا مع المؤسسة الدولية التي تحم قراراتها الولايات المتحدة.

يمكن ان تجدد السلطة في نفسها في سبيل تقوية مؤسسات الدولة.  
يجب التوقف عن التدخل في عمل السلطة القضائية واعطاء السلطة القضائية الاستقلالية الكاملة.

## اليوم التالي – المشاركون في ورشات العمل

#	الاسم	المؤسسة
1	ابراهيم البرغوثي	مساواة
2	احمد الهندي	سلطة المياه
3	احمد قريع "ابوعلاء"	المجلس الاستشاري/فتح
4	المعتز عبادي	سلطة المياه
5	انور ابو عماش	مؤسسة التعاون
6	ايباد الزيتاوي	سلطة النقد
7	أمين مقبول	أمين سر لمجلس الثوري لحركة فتح
8	أيمن دراغمة	المجلس التشريعي الفلسطيني
9	ايهاب شحادة	وزارة العدل
10	أحمد السرغلي	شركة الاتصالات
11	باسم التميمي	المنظمات الشعبية
12	بثينة حمدان	وزارة الاتصالات
13	بسام الأقطش	هيئة التدريب العسكري
14	بصري صالح	وزارة التربية والتعليم
15	بيتر كروز	جامعة بوسطن
16	تيسير الزبري	مركز الدفاع عن الحريات
17	جاكوب هوجلين	ضيف/ شريك / نوريف
18	جمال زقوت	فدا
19	جميل رياح	وحدة دعم المفاوضات
20	جهاد البدوي	وزارة الصحة
21	جهاد الوزير	محافظ سلطة النقد
22	جهاد حرب	PSR

UNDP	جهاد شوملي	23
طبيب وخبير في قطاع الصحة	جهاد مشعل	24
الممثلة المصرية	حازم غيث	25
بلدية رام الله	حسن ابو شلبيك	26
جامعة القدس	حنا عبد النور	27
اللجنة التنفيذية (م.ت.ف)	حنان عشراوي	28
UNDP	خالد اشنتيه	29
رجل اعمال "رئيس بلدية الخليل السابق"	خالد العسيلي	30
وكيل وزارة العدل	خليل الرفاعي	31
PSR	خليل الشقاقي	32
وكالة الغوث	د. امية خماش	33
شركة عدالة للمحامه	دادود درعاوي	34
جامعة القدس	راضي الجراعي	35
حزب الشعب الفلسطيني	رضا عوض الله	36
DCAF	رولاند فريديريك	37
مؤسسة التعاون	سامر فرح	38
البنك الاسلامي العربي	سامي الصعيدي	39
KAS	ستيفاني هيثمن	40
المجلس الطبي الفلسطيني	سعيد الهموز	41
المجلس التشريعي	سعيد زيد	42
جامعة بيرزيت	سفيان ابو زايدة	43
شركة كهرباء الشمال	سلام الزاغة	44
MAS	سمير عبدالله	45
NOREF	سيرجيو جارسيا	46

سلطة النقد	شاكر صرصور	47
سلطة النقد	شحادة حسين	48
رئيس سلطة المياه	شداد العتيلي	49
مجموعة الهيدرولوجيين الفلسطينيين	شيرين زيدان	50
فدا	صالح رافت	51
مستشار الرئيس لشؤون تكنولوجيا المعلومات	صبري صيدم	52
الامن الوطني	صدام عمر	53
وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات	صفاء ناصر الدين	54
نائب السفير المصري	طارق طایل	55
وزارة الصحة	طريف عاشور	56
مجلس تنظيم قطاع الكهرباء	ظافر ملحم	57
مجموعة الهيدرولوجيين الفلسطينيين	عبد الرحمن التميمي	58
شركة الاتصالات	عبد المجيد ملحم	59
هيئة التدريب العسكري	عبد الناصر مسعود	60
جايكا	عبدالناصر مكي	61
شبكة المنظمات البيئية	عبير البطمة	62
أمان	عزمي الشعبي	63
PSR	عزيز كايد	64
PSR	علاء لخلوح	65
المجلس التشريعي الفلسطيني	علاء ياغي	66
وزير التعليم العالي	علي الجرباوي	67
شركة كهرباء محافظة القدس	علي حمودة	68
الأمن الوطني	علي عمر	69
ديوان الرئاسة	علي نزال	70

جامعة بيرزيت	عمار الدويك	71
اللجنة الوطنية لحق العودة	عمر عساف	72
جامعة بيرزيت	غسان الخطيب	73
مؤسسة الحق	فادي قرعان	74
مجلس القضاء الاعلى	فارس سباعنة	75
وزير الصحة السابق	فتحي ابو مغلي	76
مركز كارتر	فجر حرب	77
المجلس الثوري/فتح	فدوى البرغوثي	78
المجلس التشريعي الفلسطيني	فضل حمدان	79
NOREF	فلورنس مانديك	80
وزارة الاتصالات	فلوريد الزربا	81
باحث	فيصل عورتاني	82
نادي الاسير	قدورة فارس	83
المجلس التشريعي الفلسطيني	قيس عبد الكريم	84
NOREF	ماريو أجويري	85
قطاع خاص	مازن سنقرط	86
التوجيه السياسي والوطني	محمد الفقيه	87
صحافي	محمد دراغمة	88
سلطة النقد	محمد عارف	89
شركة واصل	محمد عطون	90
وزارة الصحة	محمد عودة	91
وزارة العدل	محمد هادية	92
الاستخبارات العسكرية	محمود هارون	93
باحث / الإتصالات والبريد	مشهور أبو دقه	94

وزارة الصحة	معنصم الحمود	95
وكيل وزارة الصحة السابق	منذر الشريف	96
قطاع خاص	منيب المصري	97
وزارة التربية والتعليم	منير البرغوثي	98
صندوق تطوير الجودة	موسى الشوقي	99
صندوق تطوير الجودة	موسى حج حسن	100
المجلس الثوري/فتح	نايف سويطات	101
قطاع خاص	نبيل المصري	102
فتح – وزير سابق	نبيل عمرو	103
دائرة شؤون المفاوضات	نتاشا كارمي	104
جامعة بيرزيت	نصر عبد الكريم	105
المجلس الاستشاري/فتح	نصر يوسف	106
جامعة بيرزيت/ وزير التربية والتعليم السابق	نعيم أبو الحمص	107
وزارة الصحة	نعيم صبره	108
رئيس مشروع الشرق الاوسط للولايات المتحدة	هنري سيجمان	109
الهلال الاحمر الفلسطيني	وانل قعدان	110
الامن الوطني	وسام عطوان	111
لجان العمل الصحي	وليد ابو راس	112
مصلحة مياه محافظة القدس	وليد الهودلي	113
PSR	وليد لدادوة	114
UNDP	يوسف عدوان	115

## نتائج أهيبار السلطة أو حلها على قضايا فلسطينية مركزية

كانون أول (يناير) - تشرين أول (أكتوبر) 2013

بادر المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية للقيام بمشروع سياساتي بحثي يهدف لدراسة الظروف التي قد تواجه المجتمع والسياسة الفلسطينية في ظل تبلور وضع لا تتمكن فيه السلطة الفلسطينية من القيام بوظائفها. تهدف هذه المبادرة إلى فحص نتائج أهيبار السلطة أو حلها على مجموعة من القضايا المركزية التي هم الفلسطينيون وذلك من خلال إنتاج سلسلة من الأوراق التي تبحث التحديات العشر الرئيسية التي ستواجه الفلسطينيين في حياتهم السياسية والاجتماعية والاقتصادية والأمنية. توجد ثلاثة سيناريوهات قد تؤدي إلى خلق وضع لا تتمكن فيه السلطة الفلسطينية من القيام بأداء واجباتها. (1) قد تقوم إسرائيل الولايات المتحدة بفرض عقوبات مالية وإدارية وسياسية عليها. (2) قد تصل القيادة الفلسطينية ومنظمة التحرير إلى استنتاج بأن حل الدولتين لم يعد ممكناً وأن الأفضل البحث عن وسائل نضالية أخرى وأن وجود السلطة الفلسطينية لم يعد ضرورياً. (3) قد تتفاقم الأزمة المالية والسياسية الفلسطينية وقد يتبعها إضرابات ومظاهرات شعبية ضد السلطة مما قد يضعف السلطة ويشجع إظهار تحديات ضدها من أطراف مختلفة قد تعود المجموعات المسلحة للظهور علناً مما قد يؤدي إلى إضعاف السلطة بحيث قد لا تستطيع القيام بوظائفها المتوقعة منها.

## للمبادرة ثلاثة أهداف:

(1) تحديد مغزى أهيبار السلطة وتوقفها عن العمل من خلال- تحديد طبيعة المشكلة المحددة (حسب الموضوع المخصص للورقة)، وتحديد حجم وخطورة المشكلة، وتحديد طبيعة التحديات التي يخلقها كل ذلك للمجتمع الفلسطيني وللقيادة والحركات الفلسطينية. (2) تحديد مجموعة من الخيارات السياسية (حسب الموضوع التي يمكن اللجوء إليها لمواجهة التحديات وتقليص حجم المشكلة أو احتوائها) كما قد تتناول الخيارات مدى الاستفادة الممكنة من الأزمة لخدمة أغراض العمل الوطني الفلسطيني. (3) وضع مجموعة من التوصيات الموجهة لمنظمة التحرير للسلطة الفلسطينية وللحركات والأحزاب وفصائل العمل الوطني والإسلامي للحركات والأطر الشعبية والمجتمع والمنظمات غير الحكومية. دور المجتمع المدني في تقديم الخدمات شكل المركز فريقاً من 30 فرداً من الباحثين والخبراء في مجالات الاقتصاد والمال والأمن الداخلي وفرض النظام والقانون، الصحة، والتعليم، والاتصالات، والماء والطاقة والقضاء والحكم المحلي والقضايا المدنية والسياسية ومستقبل حل الدولتين. طلب من الباحثين والخبراء بحث تداعيات غياب السلطة والخيارات المتاحة أمام الفلسطينيين في مواجهتها واستعراض توصياتهم ثم مناقشة المسودات الأولية للأوراق في ورشات عمل متخصصة وقام خبراءين بمراجعة نقدية لكل ورقة.

سيصدر المركز تقريراً نهائياً يركز على نتائج الأوراق المتخصصة وورشات العمل والمقابلات والأبحاث التي يجريها المركز. سيقدم التقرير النهائي ملخصاً لتداعيات غياب السلطة ومناقشة للقضايا التي يطرحها ذلك على صانع القرار الفلسطيني ويخلص إلى توصيات محددة.

المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية  
شارع الإرسال، ص.ب 76 رام الله، فلسطين  
ت: +970-2-2964933  
ف: +970-2-2964934  
[pcpsr@pcpsr.org](mailto:pcpsr@pcpsr.org)  
[www.pcpsr.org](http://www.pcpsr.org)